



# المساعدات الإنسانية: تفكيك مقاومة الاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنية

ليندا طبر

2012

سلسلة أوراق عمل تنموية



## فريق العمل:

الباحثة: ليندا طبر

المترجم: دياب قعد

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-11-3

## عنوان المركز:

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

بيرزيت ص.ب: 14

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



**ROSA  
LUXEMBURG  
FOUNDATION**



## مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن أكثر تعبير عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير اطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

## المحتويات

7	المقدمة
10	1. ارتفاع حجم المساعدات الإنسانية : الانسان الغربي والأخر عديم الفاعلية
11	1.1 إشكالية الفصل بين المساعدات الإنسانية أخلاقياً وسياسياً
12	1.2 العلاقة الهرمية بين الذات والآخر
14	2. المساعدات الإنسانية في سياق الاستيطان الاستعماري
16	2.1 الرد الدولي: مساعدات غذائية وعدم تسييس واقع الاستعمار
17	2.2 مؤسسات المساعدات الإنسانية كأدوات لإدارة شؤون الخاضعين للاستعمار
20	3. «إنقاذ» الإنسان: شل المقاومة المناهضة للاستعمار وتغييب الموضوعية
20	3.1 «إذا أهنت أحداً، فسيرد عليك بنفس الطريقة»
24	3.2 خلق الضحايا
26	3.3 التعايش مع الاضطهاد
29	4. نحو البدائل: ما وراء المساعدات الغذائية الإنسانية
31	4.1 المنهجية القائمة على الحقوق: إعادة تسليط الضوء على القوة والحقوق
33	4.2 المبادرات المحلية الرامية إلى دفع نظام المساعدات الإنسانية لتبني حقوق الفلسطينيين
35	4.3 المقاومة الناشئة: نضال القاعدة الجماهيرية وسيطرة مفهوم السيادة الغذائية
40	4.4 تحديات التضامن
43	5. خلاصة
45	المراجع

## المقدمة

«المساعدات الإنسانية هي مساحة للعمل على مستوى العالم عبر شبكات دولية تضمن تدفق المعلومات عبر وسائل الإعلام والتشبيك الدولي عبر منتجات المساعدات»

روني برومان وايمان وايزمان «الدعم الإنساني»

«الأفراد والمجموعات والشرائح الاجتماعية التي ترغب في أن تكون، أو تصبح فعلاً محكومة بتاريخها الخاص تعيش حالة من التوتر كونها تتأرجح بين الاغتراب وانتقاد الوعي السائد، بين الهيمنة والتحرر، وبين الاتكالية والاستقلالية»

هيراكيو مارتى كارفليو «استقلالية حركة العمال الريفيين من غير الملاك»

تتناول هذه الورقة، ومن زاوية نقدية، نسق المساعدات الإنسانية والكم الهائل منها والتي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت ضد الاستعمار، حيث تهدف إلى سبر أغوار العلاقة ما بين حركات مناهضة الاستعمار ومؤسسات المساعدات الإنسانية وكذلك تحديد الظروف التي تتمكن فيها حركات مناهضة الاستعمار من اجتياز العوائق القائمة في وجهها والنااتجة عن تدخل مؤسسات المساعدات الإنسانية وخلق طبقة حكومية مسيطرة تتحكم بعمل الأجسام والمؤسسات المختلفة.

وتأتي الدراسة في لحظة حساسة مع تصاعد الأصوات الراديكالية في أوساط الفلسطينيين التي تطالب بإعادة النظر في نمط التنمية المهيمن والسياق النيوليبرالي الذي يترافق مع تسييس المساعدات الإنسانية بهدف ضمان بقاء اتفاقية سلام أو سلو على قيد الحياة. وهذا النمط السائد للتنمية، تعامل مع حقيقة الاستيطان الاستعماري بوصفه عاملاً خارجياً، أي «متغير» قابل للإسقاط أو التجاهل، كما لو أن هناك إمكانية لتجاوزه في إطار مشروع بناء الدولة. من هنا، واعتماداً على ما سبق وسعيه لخلق تنمية في أوساط الفلسطينيين، فإن النسق المذكور ترك الفلسطينيين عرضة للنظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي محاولاً إظهار أن الحياة «ممكنة» في ظل نظام القمع المذكور (طبر، 2011). واليوم، نجد الفلسطينيين يعودون لتبني ما أعلنه يوسف صايغ من قبل، أن ما من تنمية تحت الاحتلال (خالدي، 2011)، وتتعالى الأصوات المطالبة باعتماد نسق تنمية بديل قادر على تحقيق الاعتماد على الذات، ومقارعة الاستعمار وتحقيق العدالة ضمن مفهومها الأوسع (جقمان وآخرون، 2011: 556)<sup>1</sup>. وهنا، نشير إلى أن هذه الورقة تأتي كإسهام في هذه العملية من خلال المساعدات الإنسانية التي استهدفت شريحة محددة من الفلسطينيين، أي المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل كون اتفاقية سلام أو سلو كانت جزئية من الناحية الجغرافية وهدفت إلى استثناء الغالبية العظمى من الفلسطينيين.

تدفقت المساعدات الإنسانية الضخمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة للمرة الأولى في العام 2002 مع تصاعد ممارسات التطهير العرقي ومصادرة الأراضي من قبل المستعمر الإسرائيلي إلى جانب شروعها في بناء جدار

1 Interview with Prof Rita Giacaman, , Institute for Community Public Health, Birzeit University, November 3rd, 2011.

الفصل العنصري. إلا أن المجتمع الدولي لم يبادر للعمل على الحد من، أو وقف، التسارع الذي شهدته الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وشرذمة الأراضي والسكان الفلسطينيين (أوفير، 2010: 76) ضمن محاولة إسرائيل المستمرة لتدمير هذه الأراضي وتجزئتها إلى كتونات ومعازل متباعدة، بل بادر المجتمع الدولي إلى صب كم كبير من المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبدأ بتنفيذ برنامج مساعدات غذائي ضخم للغاية. ومع حلول العام 2008، احتل الفلسطينيون المرتبة الأولى على مستوى العالم من ناحية كم المساعدات الإنسانية قياساً بعدد الأفراد، بحيث شكل الغذاء نصيب الأسد من هذه المساعدات<sup>2</sup>.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين العاملين في مجال التنمية، فإن هذا الكم السخي من المساعدات الإنسانية، يعكس غياب إرادة سياسية غربية لمواجهة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية ومعالجة جذور المشكلة المتمثلة في الارتعاج الحاد للفقر والفاقة في أوساط الفلسطينيين وعجز العديد من العائلات عن توفير احتياجاتها<sup>3</sup>. وهنا، وكما هو الحال في السياقات المشابهة، فإن الحجم الكبير للمساعدات الغذائية الإنسانية يتم تسييسه لتغطية ملامح القضية الأصلية (سليم، 2002: 6). في هذا السياق، فإن نضال الشعوب المستعبدة للصوص على أراضيها ومواجهة محاولات الاستعمار لخلق أزمة اقتصادية خانقة في أوساطهم، يتم التعامل معه بوصفه أزمة غذاء أو نقص في المواد الغذائية المتاحة، وبالتالي ما هي إلا علامة على وشك بروز كارثة إنسانية في أوساط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (أوفير، 2010: 77).

بالرغم من أن المساعدات الغذائية تساهم في الحد من الفقر الناتج عن الاستيطان الاستعماري، إلا أنه لا يعالج الأسباب التي تقف وراء ندرة الغذاء في هذه الأراضي ولا يوفر الحلول الجذرية، كما أنه لا يتيح المجال أمام الأفراد للاعتماد على ذاتهم في مثل هذا السياق. وفي الواقع، فإن مثل هذا الكم من المساعدات، يشكل محفزاً لتعزير التكالبية في أوساط المتلقيين لها. وفي الصفحات التالية، سأسعى لأثبت أن نسق المساعدات الإنسانية المقيد، يعتبر شكلاً من أشكال الشفقة على الضحايا السلبيين، أي المجموعات التي تعاني بصمت ولا تبادر بأي شيء (فيدمان، 2009: 31) وأن هذه المساعدات تعتبر وسيلة لتحرير الجهات الرسمية من مسؤولياتها. وقد قاد التدفق الكبير للمساعدات الغذائية إلى بروز طبقة متحكمة بيروقراطية تسعى لمراقبة وإدارة كمية السعرات الحرارية التي يحتويها غذاء الفلسطينيين محولين الأفراد إلى مجرد أجسام تقترح أفواها لمن يطعمها، أي تهدئة هذه الأجساد. وستحاول ورقتي هذه استعراض المساعدات الإنسانية والأثر الذي يتركه نهج المساعدات غير المسيس (مامداني، 2008) على المضطهدين. كما أن هذا الشكل للمساعدات يوضح كيف تلعب المساعدات الإنسانية دوراً في دفع الأمور إلى الحافة وتلوح بإمكانية عودة العنف إلى السياق العام للمجتمع مما يقود إلى تدمير مؤسساته ويفقدها دورها، لتصبح، على حد وصف ريتا جقمان<sup>4</sup>، عديمة الجدوى وبلا معنى لوجودها.

2 This is according to estimates from the OECD Development Assistance Committee (DAC), See: "Overview" <http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/palestine> [accessed November, 2011]. According to OECD estimates, humanitarian aid peaked in 2008 reaching US\$799m in total, and declined to US\$657 and US\$325 in 2009 and 2010 respectively. Yet reflecting sustained and institutionalized humanitarian intervention 2011, the oPt was still the 5th largest area in need of humanitarian assistance according to the UN's Consolidated Appeal Process, following Sudan, Haiti, DR Congo and Afghanistan. UN Humanitarian Appeal 2011, Fact Sheet.

3 Interview with Sami Khader, Director MA'AN Development Centre, Ramallah, December 6, 2011.

4 Interview with Prof Rita Giacaman, ibid.

وإذا كانت سلسلة الدراسات المذكورة تسعى إلى تحليل أنماط التنمية السائدة، فإن هذه الدراسة تركز أكثر على خصوصية المساعدات الإنسانية وتسعى للوقوف أمام أنماط المساعدات الإنسانية الهادفة «للحد من المعاناة» و«إنقاذ الضحايا»، أي السكان في دول العالم الثالث الخاضعة للاستعمار. وقد انطلقت الورقة من فرضية أن المساعدات الإنسانية بنيت بالأساس على الفرضية البطريركية القاضية بأن العالم الثالث هو موضوع «لشفقة والإنقاذ» على عكس ما يفترضه منطلق العدالة (مانجي كما اقتبسه سليم، 2002: 6). وبدلاً من التعامل مع السكان الأصليين بوصفهم مواطنين لهم كرامتهم وهم يخوضون معركتهم من أجل الحرية والخلاص من الاستعمار، فإن هذا النسق للمساعدات يتعامل معهم بمنطق فوقي بين الغربي الفاعل والسامي وغير الغربي الذي يعتبر ضحية بلا حول ولا قوة (اريكسون باز، 2005) بالتالي، فإن الأراضي المتلقية للمساعدات الإنسانية تبرز على مستوى العالم بوصفها مناطق «لشفقة والرعب» مما يحول دون تشكل حركة تضامن عالمية مع النضال ضد الاستعمار (قادري، 2011). كما أن الورقة هذه تسعى إلى تناول التقاطع ما بين المساعدات الإنسانية والاستعمار، حيث ترمي إلى استعراض آثار المساعدات الإنسانية على مقاومة الاستعمار.

# 1. ارتفاع حجم المساعدات الإنسانية: الانسان الغربي والآخ عديم الفاعلية

سيكون من الضروري البدء بتتبع منحى الارتفاع في المساعدات الإنسانية بوصفها فلسفة وسلسلة من العمليات وشكل من أشكال السلطة التي تلعب دوراً في إبراز العديد من حركات النضال السياسي في العالم الثالث على مستوى العالم. فالارتفاع المذكور، والذي يطلق عليه البعض تسمية «نظام المساعدات الإنسانية العالمي»، تعود جذوره إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الذي تلاه (ليستر، 2002 كما اقتبسه نيار، 2010: 9) حيث استهدفت هذه المساعدات مجموعات الرهبان المسيحيين في أوروبا (وورتل، 2009: 782)، دور الأيتام الأوروبية وكذلك الفئات المعدومة من السكان الأصليين في المستعمرات لتحسين ظروفهم المعيشية (نيار، 2010: 9). إلا أنني أرى هنا أن المساعدات الإنسانية تمتد في جذورها أكثر من ذلك لترتبط بوجود الإنسان والوكالة البشرية والمعاناة.

يتحدد نسق المساعدات الإنسانية نتيجة للعلاقة غير المستقرة بين مفهوم الإنسانية والنظرة الأبوية للبشر حيث يتم التعامل مع الفرد بوصفه موضوعاً للشفقة وليس، كما هو مفترض، أن يعامل على أساس انه وكيل فاعل وقادر على العمل ضمن ظروفه (مانداني، 2008) وله حقوق كاملة. فمن جهة، لعبت هذه العلاقة المتوترة بين المفهومين، سألني الذكر، دوراً في إبراز فلسفتين أو وجهتي نظر سياسيتين لعبت دوراً في إعطاء فكرة المساعدات الإنسانية شكلها الحالي، ومن جهة أخرى، وهو ما أريد أن أؤكد عليه هنا، أن هناك ازدواجية في التعامل تقف وراء نمط المساعدات هذه.

وبالإشارة إلى الفلسفتين الموجهتين واللتين تشكلان الأساس لنمط المساعدات الإنسانية، فإنهما، من جهة، توجه أخلاقي ليبرالي نحو مجموعة إنسانية من الغرباء، ومن الجهة الأخرى استجابة لمعاناة هؤلاء الغرباء، قائمة بالأساس على العمل الخيري السياسي (كالهوم، 2008: 74)، حيث يتم معالجة المعاناة عبر «المساعدات المادية» القائمة على أساس منطلق الحق والقوة.

أما فيما يتعلق بالازدواجية التي تميز نمط المساعدات المذكور، فإن نسق المساعدات الإنسانية يقر أولاً بمعاناة الآخرين، لكن التعامل مع هذه المعاناة لا يحمل بعداً سياسياً، بل يقتصر على العمل الخيري والذي يطرح كبديل للخطاب السياسي التقدمي من خلال الفصل ما بين الحرمان والقوة المهيمنة. وهذا الوضع، يقود إلى حالة إشكالية تقوم على أساس أن المعاناة الإنسانية قابلة للمعالجة عبر تدخل أخلاقي بعيداً عن السياسة (مصدر سابق: 91-90) متيحاً المجال أمام استمرار هيمنة القوة ونظام القمع.

أما التناقض الثاني الذي يتضمنه نموذج المساعدات الإنسانية فيتمثل في الهرمية (غير المعلنة) الناشئة بين الغربي الفاعل والمؤثر والسامي وغير الغربي الوضع المتلقي للمساعدات (اريكسون باز، 2005). وهنا تتجلى الازدواجية في النظرة إلى العالم الثالث ولكن من خلال التعامل مع إنسان العالم الثالث بوصفه ضحية بحاجة للمساعدة بدل النظر إليه بصفته إنساناً فاعلاً يتمتع بمجموعة من الحقوق الواجب احترامها وخاصة حقه في النضال من أجل التحرر. وفي الصفحات التالية، سأحاول، بنوع من الإيجاز، رسم ملامح الأساس الذي تبني

عليه المساعدات الإنسانية. فمن خلال استعراض الجهود الأوروبية التي بذلت في القرن الثامن عشر تحت شعار (تحضير) العالم، أسعى للإثبات أن العلاقة الهرمية ما بين الغربي المميز وغير الغربي، هي التي تشكل جوهر نموذج المساعدات الإنسانية وان النظرة للمساعدات الإنسانية تعيد حالياً إنتاج ذات الفكرة وتمنع بروز أي حركة تضامن مع نضال شعوب العالم الثالث.

وعندما انطلقت المساعدات الإنسانية أواخر القرن الثامن عشر، برزت كجزء من العملية التي أطلق عليها كالهون «تحضير العالم» (2008: 76). وكانت بدايات انطلاق هذه العملية على شكل محاولات من المسيحيين لتوفير رعاية «محايدة» لجرحى الحروب (مصدر سابق: 76) وسرعان ما تطورت لترتبط بالعمل الخيري ورعاية الأيتام. أما في القرن التاسع عشر، فقد اقتصرت فكرة المساعدات الإنسانية بالفكرة الاستعمارية التي تبنت «تحضير» الشعوب المستعبدة، كما أن بعثات التبشير المسيحية قد تبنت من جانبها فكرة تقديم المساعدات الإنسانية كما برزت أيضاً إلى السطح، حركات الإصلاح الأخلاقي في أوروبا والتي نادى بتحرير الرق وتحرير العبيد (المصدر السابق: 76). كما يدعي كالهون أن المساعدات الإنسانية كانت جزءاً من عملية العقلنة والتي فسحت المجال أمام بروز أشكال من الحكم الذي عمل على إنتاج النظام (مصدر سابق: 76). وفي ظل التناقض الذي تطوي عليه عملية المساعدات الإنسانية، كما اشرنا أعلاه، وفي ظل استعراض القواعد المحافظة التي انطلقت منها فكرة المساعدات الإنسانية في القرن الثامن عشر، فإن فانيسا بوبافاك، تشير إلى أن تدفق المساعدات الإنسانية البريطانية جاءت تعبيراً عن الذعر من التغيير السياسي الراديكالي وتعاضم دور الجماهير بعد الثورة الفرنسية (2010: 130). ومع مرور الزمن، تعزز هذا المنحى السياسي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع الارتفاع الكبير في عدد المهجرين خلال تلك الفترة، برز إلى السطح نمط جديد للمساعدات الإنسانية ووكالات جديدة عملت على ذلك وباتت جزءاً من الإستراتيجية الهادفة إلى إبقاء اللاجئين بعيداً عن أوروبا (هيندلمان، 2000: 2). وقد قادت عملية «العقلنة» إلى بروز نظام من السلطة يتدخل حالياً في المساعدات الإنسانية وإدارة هذه العمليات عبر جيش من العاملين في مجال المساعدات (برومان ووايزمان، 2011). ومع إضافة بعد آخر لهذه العملية، هدف إلى التركيز على علاقة الذات مع الآخر والتي تحكم نموذج المساعدات الإنسانية وتحدد ملامح التناقضين اللذين ينطوي عليهما هذا النسق للمساعدات.

## 1.1 إشكالية الفصل بين المساعدات الإنسانية أخلاقياً وسياسياً

«ومهما كانت الأهداف النبيلة، فإن أي عمل خيري لا يترافق مع تضامن سياسي، يؤدي إلى توسيع نطاق الظلم السائد وإطالة أمد» (برغوثي، 2011: 12).

تبني فكرة المساعدات الإنسانية للحد من المعاناة، على أساس الادعاء أنها يجب أن تهتف في سياق غير سياسي بمعنى أن تقدم خارج إطار أي عمل سياسي (فيلدلمان، 2009: 32). ومن المهم هنا البدء بالإشكالية التي ينطوي عليها هذا الادعاء من خلال تناول المفاضلة بين النمط الخيري، والذي يشير إلى أنه من الممكن الحد من المعاناة دون التطرق إلى مناقشة بنى القوة والسياسة وأنظمة القمع، وبين الادعاء السابق بأن هناك افتراض بوجود حيز غير سياسي أو أخلاقي بحث للمساعدات الإنسانية.

أما هوغو سليم، فيذكرنا أن كلا من ماركس وانجلز وجها نقدا لاذعا للأعمال الخيرية معتبرينها وسيلة للحد من المعاناة الاجتماعية، وأنها، والحالة هذه، تهدف إلى التخفيف من «حدة الصراع الطبقي وبالتالي تضمن استمرار وبقاء المجتمعات البرجوازية» (ماركس وانجلز كما اقتبسهما سليم، 2002: 2). ومن أجل فهم أعمق لإشكالية المساعدات الخيرية، فإن يوبافاك تيمپ اللثام عن الفكر المحافظ وراء هذه المساعدات. ففي كتاباتها، تشير الكاتبة إلى أن وليام ولبرفورس والذي عمل في مجال المساعدات الإنسانية في بريطانيا في القرن السابع عشر ونال شهرة واسعة عبر إنشائه للعديد من الهيئات الخيرية لمساعدة الفقراء، كان من المعارضين للفكر السياسي التقدمي وأبدى تقبله حتى للظلم الاجتماعي الذي كان سائدا في تلك الفترة (2010: 131). أما رفض ولبرفورس للعبودية فكان مبنيا على رفضه للظاهرة من منظور أخلاقي كونه اعتبرها خطيئة (المصدر السابق: 132). أما على مستوى نظرتة الأكثر شمولية للعالم، فإن ولبرفورس يرى الهرمية المجتمعية والفقر «كظروف طبيعية» وافترض أن الأفراد قادرون على التعايش مع الظلم الاجتماعي وعدم المساواة (المصدر السابق: 132).

ما ورد أعلاه يشير إلى أن مشاكل العمل الخيري تتكرر في كل مرة، فهي عملية رد فعل أبوي وأخلاقي على الحرمان والاضطهاد، بدل أن تكون عملية سياسية. وبالتالي فإنها لا تقود للقضاء على نظام القوة المهيمن كما يفترض أن يحدث. وهذا يؤدي بدوره إلى إطالة أمد الظلم، كما أشار البرغوثي (2011). فالادعاء بإمكانية العمل خارج النطاق السياسي، قضية مثيرة للجدل خاصة في السياق الاستعماري حيث القوة والهيمنة تسيطر على المجتمع وعلى كافة المستويات. ففكرة العمل من خارج المجال السياسي يلقي بالغطاء على علاقات القوة وحقيقة الاستعمار والحقوق الثابتة للشعوب والتي عادة ما تتعزز في سياقات الاستعمار (سليم، 2002: 5). ولا يقف بها الأمر عند حد إخفاء ملامح ظروف الهيمنة فقط، بل تتجاهل أيضا عملية تقاطع هذه الظروف مع المساعدات الإنسانية.

## 1.2 العلاقة الهرمية بين الذات والآخر

التناقض الثاني يكمن في الهرمية التي تتجها المساعدات الإنسانية. ويكفي هنا استعراض موجز لما كتبه جان بيكت لإلقاء الضوء على الهرمية المذكورة. وكان الكاتب قد تناول المبادئ التي انطلق منها الصليب الأحمر وغيره من مؤسسات المساعدات الإنسانية خلال خمسينات القرن المنصرم إلى جانب تناوله مفاهيم الإنسانية، النزاهة، الحيادية، والاستقلال (وورتل، 2009: 780). وقد قامت فلسفة بيكت على الدمج ما بين فكرة الإنسانية والمفهوم المسيحي للعمل الإنساني حيث يترادف مفهوم الإنسانية مع مفهوم العمل الخيري «أحبو جيرانكم» (المصدر السابق: 786). فبالنسبة لبيكت، فإن العمل الخيري هو «السلوك الروحاني اتجاه أبناء البشرية» (بيكت، 1956، كما اقتبس في المصدر السابق). والتركيـز هنا هو على الأنا المهيمنة؛ وهي الناجمة عن الأنا الأوروبية التي تشعر بالتفوق الأخلاقي، والتوجه لعمل الخير للآخرين. إلا أن السؤال المستعصي على الإجابة هنا: من يحدد أن هذا هو «الخير» الذي يحتاجه الآخرون؟

وأمام فلسفة بيكت للمساعدات الإنسانية، تصمت بقية الفلاسفة<sup>5</sup>. فهنا، نجد الإنسان الأوروبي المتمتع في حياته

5 Pictet places a higher premium on charity, depicting it as somehow being a superior arbiter of the good than justice. According to him "while justice gives to each according to his rights, charity apportions its gifts on the basis of the suffering endured in each case...It refuses to weight the merits and faults of the individual" (emphasis added, Pictet, 1956, quoted in ibid: 788).

يقرر أن الجهود الجزئية للحد من المعاناة تسمو فوق مبادئ العدالة والجهود الرامية لوضع حد للظلم إلى الأبد. فالمواطن غير الأوروبي، في الحالة هذه، هو إنسان صامت لا يترك له المجال ليعبر عن مفهومه للخير الذي يناسبه ويحرم من حقه في التعبير عن ذاته والمطالبة بسيادة مفهوم العدالة. وهنا تبدو المطالب بتحويل إنسان العالم الثالث إلى صامت وإبرازه كضحية بريئة، ومختلف عن الإنسان الأوروبي (تعزيز الأنا الأوروبية الايجابية)، وسيلة لضمان استعمار إنسان العالم الثالث إلى الأبد.

واليوم لا زالت نفس الفكرة تهيمن على نموذج المساعدات الإنسانية السائد، إذ يسعى لتعزيز العلاقة الهرمية ما بين الغربي «الخير» وغير الغربي عديم الحيل والقوة والذي يحتاج لجهود الأول من أجل إنقاذه (اريكسون، باز، 2005: 123-109). إلا أن المضطهدين في العالم الثالث يرفضون أن يكون هناك من يتحدث باسمهم أو يتصرف نيابة عنهم سواء بقصد إنقاذهم أو تطويرهم بدوافع عمل الخير وما إلى ذلك، وكما قال يوليوس نبيير في عبارته الشهيرة: «لا يحتاج البشر لمن يطورهم، بل هم الوحيدون القادرون على تطوير أنفسهم» (كما اقتبسه كارمن، 1996: 206). فالنظرة الأبوية تحول الإنسان إلى موضوع للشفقة مما يتناقض مع مبدأ المشاركة ومبادئ الحقوق والعدالة. فهذا المنطق لا يترك للأخر مجالاً للتعبير عن ذاته أو أن يدخل معه في حوار (بن حبيب، 1990: 119). وما عليك إلا أن تترك لهذا الإنسان المجال للعمل على حشد التضامن السياسي مع قضيته.

واليوم، فإن المساعدات الإنسانية تتحكم بإمكانية أن تتجس شعوب المضطهدة في إبراز قضيتها العادلة على مستوى العالم. فمن خلال المساعدات الإنسانية ومحاولات منع الكوارث الإنسانية والحد من الفاقة، وسد رمق الأفراد، تؤدي جميعاً إلى ازدواجية في النظرة لإنسان العالم الثالث وهي نظرة تنكر لوجوده كإنسان، وتعترف بذلك الوجود في الوقت ذاته. فالمساعدات الإنسانية تخلق مشهداً من الشفقة يستحث كرم الناس لتقديم الدعم المالي (اريكسون باز، 2005: 122). ويتم عرض صورة للضعفاء المحتاجين للمساعدة (وهي الصورة المستساغة في الوعي الغربي) كبديل للصورة الحقيقية لمواطني العالم الثالث كأصحاب حقوق إنسانية ووطنية مغتصبة (سليم، 2002: 11). وهذه الصورة للعالم الثالث وعملية «العطاء» تستبدل صورة بنى القوى الغربية والعالمية (كاليهون، 2008). فمن خلال إبرازهم بالصورة السالفة، والنظر إليهم باشمئزاز، يتم تقديم مواطني العالم الثالث باعتبارهم «غير كاملي الإنسانية» أو أنهم «لا يشبهوننا» مما يساهم في تعزيز النظرة الاستعمارية للعالم الثالث في أوساط الأوروبيين (سليم، 2002: 12). كما أن هذا يمنع الاعتراف بالأفراد من الشعوب الخاضعة للاستعمار بوصفهم بشر لهم حقوق إنسانية ويتشاركون مع بقية الشعوب في الحق بالعدالة والحرية ضمن نظام عالمي موحد (قادري، 2011). وهذه المعوقات (الناجمة عن النظرة المذكورة) والهرمية الناشئة هي التي تمنع تشكل حركة تضامن عالمية مع حركة النضال المناهضة للاستعمار في العالم الثالث.

وفي الصفحات التالية، سنتطرق لتأثير المساعدات الإنسانية على الوكالة المناهضة للاستعمار وعلى النضال السياسي. صحيح أن العديد من المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية قد باتت مؤخراً تتبنى معايير الحقوق والضغط والمناصرة، إلا أننا فيما يلي، سنتناول هذه المبادرات من زاوية راديكالية وما تشكله من تحد في وجه بروز حركة تضامن عالمية.

## 2. المساعدات الإنسانية في سياق الاستيطان الاستعماري: الانتفاضة الثانية وتسارع سياسة التهجير

شهدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية المناهضة للاستعمار، والتي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000، تسارعا في المحاولات الاستعمارية الإسرائيلية لتشتيت شمل الفلسطينيين والزج بسكان الأراضي المحتلة داخل معازل وجيوب متباعدة في الوقت الذي تكثفت فيه الممارسات الاستعمارية. وقد فرض على الفلسطينيين نظاما جديدا تمثل في تفكيك وشرذمة الأراضي المحتلة (أوفير، 2010: 76). وقد تراوحت الممارسات الاستعمارية بين فرض الإغلاق والحصار، تقييد حرية الحركة، حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم أو إلى الأسواق، إضافة إلى الزج بالسكان في جيتوهات ومعازل ضمن سلسلة من الباندوستانات والكانتونات. أما جدار الفصل العنصري، والذي شرعت إسرائيل ببنائه خلال حزيران من العام 2002، فقد شكل تكثيفا للممارسات الاستعمارية. وكوسيلة للتطهير العرقي ومصادرة الممتلكات، فإن الجدار المذكور يضيق الخناق على العديد من التجمعات الفلسطينية حتى يفصلها عن أراضيها ومصادرها الطبيعية كونه يصادر الأراضي لصالح الاستخدام الحصري من قبل اليهود. وفي اللحظة التي يكتمل فيها بناء الجدار حسب المخطط المعد لذلك، فإنه سيؤدي إلى محاصرة 270 ألف فلسطيني عبر الزج بهم في سبع وعشرين معزلاً متباعدة ويحرمون في العديد من الأحيان من حق الوصول إلى الأسواق<sup>6</sup>. وقد أدت هذه الممارسات إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بحيث لم يقتصر أثرها على تدمير المنتجات الصناعية والزراعية فقط (زيادة تكاليف الإنتاج وتعقيد المعاملات التجارية ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية أو الوصول إلى الأراضي) (كنفاني والبطمة، 2008: 38)، بل إن هذه الممارسات، تؤدي كذلك إلى القضاء على القدرة الإنتاجية الفلسطينية المحلية (المصدر السابق: 38)<sup>7</sup>. أما الآثار التي تتراكم من جراء هذه الممارسات، فتتمثل في حرمان الفلسطينيين من سبل الحياة وإفقارهم لدرجة أن نصف الفلسطينيين اندحدروا تحت خط الفقر خلال العام 2004 (المصدر السابق: 38).

ولا بد من التعاطي مع الممارسات الجديدة في سياق المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي. فمنذ بداياته، سعى المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني لتهجير السكان الفلسطينيين الأصليين واستبدالهم بسكان يهود. ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وضعت إسرائيل نصب عينيها مجموعتين من الأهداف: أولا مارست سياسة عدوانية لاستعمار الأرض ارتكزت بالأساس على خطة ألون الصادرة في العام 1967 والتي تقوم على «زيادة مساحة الأراضي الخاضعة لسيطرتها، تعزيز الأمن، وتقليل عدد العرب» (سيجال ووايزمان، 2003). وثانيا، وعلى المستوى الاقتصادي، سعت إسرائيل جاهدة وبشكل ممنهج لكبح جماح التطور الصناعي والزراعي الفلسطيني. فخلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الأقل، حاولت منع هذا التطور بالقوة وعبر مجموعة من الأوامر العسكرية (هنية، 2011) وحاولت تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق لمنتجاتها فقط (المصدر السابق). وقد تواصلت هذه السياسات خلال فترة أوسلو وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

6 Palestinian Population Centres Between Isolation and Expulsion - Threatened Villages. The Grassroots Palestinian Anti-Apartheid Wall Campaign. <http://www.stopthewall.org/downloads/pdf/ThreatenedvillagesFS.pdf>

7 According to UNCTAD, as a result of Israel imposed shackles on the Palestinian economy, in 2009 the agricultural sector's value added was as much as 47% below its level in 1999 (UNCTAD, 2011: 2).

فعلى سبيل المثال، منعت إسرائيل الفلسطينين خلال فترة أوسلو من الاستفادة من 85% من مساحة الأراضي الرعوية والأراضي الزراعية الخصبة في الضفة الغربية (برنامج الغذاء العالمي، 2010:5) والتي تقع في الأراضي المصنفة (ج) والخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة.

وبالرغم من كون هذه المعطيات غير قابلة للمقارنة بشكل كامل، إلا أنها توفر لنا فكرة واضحة عن الدمار الذي تعرضت له عملية إنتاج الغذاء في فلسطين كنتيجة للممارسات الاستعمارية الإسرائيلية والإجراءات القمعية التي استهدفت قطاع الزراعة. ففي الفترة التي سبقت ممارسة إسرائيل لإجراءاتها المذكورة، أي قبيل اندلاع الانتفاضة الثانية، فإن 70% من الاحتياجات الغذائية للفلسطينيين كانت تنتج محلياً بالرغم من أن منتجات اللحوم والألبان كانت تستورد من الخارج (كفاني والبطمه، 2008: 41). وإذا كان الفلسطينيون ذات مرة قد حققوا حالة من الاكتفاء الذاتي، إلى حد ما، فإنهم حالياً يعتمدون بشكل شبه كامل على المصادر الخارجية لتوفير احتياجاتهم، إذ يستوردون 96% من احتياجاتهم الأساسية والغذائية من الخارج حسب معطيات منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء.<sup>8</sup>

وهناك معطيات أخرى تؤكد السابق وتقرع ناقوس الخطر. ففي العام 1997، بلغ عدد الفلسطينين الذين تلقوا مساعدات إنسانية بما فيها المساعدات الغذائية، ما مجموعه مائتي ألف شخص (8.5% من مجمل السكان). وفي العام 2001، أي بعد بدء إسرائيل بإجراءاتها الاستعمارية القمعية المباشرة، قفز عدد الفلسطينين المتلقين للمساعدات الإنسانية بشكل مخيف ليصل إلى 1.7 مليون فرد (ما نسبته 51% من المجموع الكلي لعدد السكان) (المصدر السابق: 40). وفي ظل كون المشكلة طويلة الأمد، وفي ظل كون الإجراءات الاستعمارية تؤثر على كافة مجالات الحياة في الأراضي المحتلة، فإن تقديرات برنامج الغذاء العالمي تشير إلى أن 50% من الفلسطينين كانوا عاجزين عن توفير احتياجاتهم الغذائية في العام 2010، من بينهم 33% يعيشون حالة من انعدام الأمن الغذائي و17% منهم عرضة لفقدان الأمن الغذائي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2010: 5).

هذا الارتفاع المفاجئ في عدد الفلسطينين العاجزين عن توفير احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الغذائية يؤشر إلى بروز مرحلة سياسية جديدة تصبح معها الحياة نفسها عرضة للخطر (فاكولت، 1990) نتيجة لنظام استعماري يسعى تدريجياً للزج بالفلسطينيين في جيتوهات وباندوستانات وسجون ضخمة مفتوحة، بحيث تتحول الأراضي الفلسطينية إلى ما يشبه المحميات مع تدمير لقدراتها الإنتاجية، كما هو الحال في قطاع غزة. وهنا، لا تصبح المجاعة نتيجة لظروف مؤقتة كحالة جفاف مثلاً. فالحالة هذه تعبر عن ممارسات الاستعمار بحق السكان الأصليين والمتمثل أساساً بالرغبة في التخلص منهم، كما تتجلى في هذه الحالة العلاقة الوثيقة ما بين الممارسات الاستعمارية وتوجهات الرأسمالية النيوليبرالية للهيمنة على السكان الأصليين بشكل كامل والحد من قدراتهم على الإنتاج (مبيمي، 2011؛ قادري، 2011). وفي هذه الحالة، تبرز إلى السطح مفاهيم كالفقر والبطالة وسوء التغذية كنتائج لممارسات الاستعمار، وفي الواقع فإنها جميعاً تشكل غطاءً لممارسات العنف الهادفة لتدمير السكان الأصليين وتشيتيتهم وإلغاء وجودهم (مبيمي، 2011). وهنا، تبدأ قوة الاستعمار بالتحكم في حياة السكان

8 <http://www.wfp.org/content/emergency-operation-occupied-palestine-territory-107740-emergency-response-high-food-prices-west-ban> [accessed December 2010]

الأصليين، حيث تتولى إدارة هذه الحياة بشكل كامل فيما أن تسمح بها، وإما أن تعمل تدريجياً للقضاء على حياة السكان الأصليين ودفعهم إلى حافة الموت (فاكولت، 1990: 138). ولا بد من أخذ هذه الظروف بعين الاعتبار لفهم عملية المساعدات الإنسانية للتحديد فيما إذا كانت تؤثر سلباً، وتشكل تحدياً، أو تواطؤاً مع هذه الممارسات (أوفير، 2010).

## 2.1 الرد الدولي: مساعدات غذائية وعدم تسييس واقع الاستعمار

في العام 2002، وغداة الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، بادرت مؤسسات المساعدات الإنسانية العالمية بالرد على ذلك. إلا أن هذه المؤسسات، لم تتناول جذور المشكلة المتمثلة في البنى الاستعمارية ونظام الفصل العنصري. وبدلاً من ذلك، تدفقت المساعدات الإنسانية السخية لتبرز المشكلة وكأنها الخشبية من تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حافة الهاوية بدل التعامل معها بوصفها مشكلة ناجمة عن «الاحتلال»<sup>9</sup>، وعليه، تم الترويج للحالة تلك بوصفها أزمة غذائية، أو سوء تغذية، أو الحاجة لتوفير القوت للفلسطينيين (أوفير، 2010: 77). فمن خلال صيغ القضية بصيغة أزمة غذائية أو سوء تغذية مزمن، تدفقت الكميات الهائلة من المساعدات الإنسانية وبالتالي تم إلغاء الصبغة السياسية للممارسات الاستعمارية الوارد ذكرها أعلاه في محاولة لإخفاء حقيقة الأمور. بالتالي، لعبت هذه المنهجية دوراً في التأثير السلبي على نضال الفلسطينيين ضد الاستعمار. ولا يقف دور المساعدات الإنسانية عند حد إعادة تشكيل الأزمة، بل يتعداه لدرجة أن التركيز يصبح فقط على توفير المساعدات الإنسانية ضمن سياق يخلو من أي بعد سياسي ويركز فقط على الاحتياجات الآنية للسكان (سليم، 2002: 10).

يمكن للمرء فهم مؤسسات المساعدات الإنسانية للمشكلة. فبرنامج الغذاء العالمي والذي نشط خلال السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية قبل أن يتحول لاحقاً إلى منهج مؤسساتي، اختزل المشكلة التي يواجهها الفلسطينيون لتبدو وكأنها ليست إلا أزمة اقتصادية. وحسب برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء، فإن أسباب الأزمة (عدم توفر الأمن الغذائي) التي يواجهها الفلسطينيون تعود إلى التضخم الشديد الذي شهدته أسعار المواد الغذائية إلى جانب التدهور في الظروف المعيشية للسكان وعدم قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة التي يعيشون فيها (برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، 2009: 7). بالتالي، يتم التعامل مع الفقر وتدهور الظروف المعيشية للأسر (المصدر السابق: 6)، وإمكانية الوصول إلى الغذاء (ورقة الموقف الموحدة لمؤسسات الأمم المتحدة، 2011: 36)، بوصفها جميعاً الأسباب الرئيسة لحالة انعدام الأمن الغذائي التي يعانيها الفلسطينيون. وهذا الوصف الضيق للمشكلة ينطوي على اختزالها لمستوى قدرة الفرد اقتصادياً من الوصول إلى مصادر الغذاء، وبالتالي يتم تجاهل الأسباب البنيوية الناجمة عن وجود الاستعمار. وفي ظل هذه النظرة الضيقة للأمر، نجد الأمم المتحدة تتغنى بدور العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الحد من آثار انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2010 عبر برامج توزيع الغذاء السخية (الاحتياجات الأساسية والأغذية الطازجة)، توزيع الكوبونات الغذائية، وجبات خفيفة لطلبة المدارس، إلى جانب توفير الضيافة والوجبات للدورات التدريبية، ومبادرات العمل مقابل الغذاء (ورقة الموقف الموحد لمؤسسات الأمم المتحدة، 2011: 13).

9 Jean Ziegler, the UN special rapporteur on the right to food to the UN secretary general, quoted in Ophir, 2010: 77.

ومن وجهة النظر الاقتصادية الضيقة هذه، فإن الحل لمشكلة عجز الأفراد عن الوصول لمصادر الغذاء، يكمن في توزيع المساعدات الغذائية عليهم. وبالتالي، فإن الأسباب الحقيقية للمشكلة، والمتمثلة بوجود الاستعمار، تبقى دون معالجة وما تلبث تتعمق. وفي العام 2010، قام برنامج الغذاء العالمي بتوفير الغذاء لما يقرب من 1.7 مليون شخص فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى الستمائة ألف لاجئ والذين يتلقون مساعدات غذائية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا). وعليه، يكون عدد الفلسطينيين الذين تلقوا المساعدات الغذائية قد وصل خلال ذلك العام إلى ما يقرب من المليون شخص (معهد ماس، 2011: 5).

وإذا ما أخذنا الأرقام سائفة الذكر بعين الاعتبار، يتضح لنا حجم عمليات المساعدات الإنسانية حالياً. وبالتالي، يتضح لنا دور المساعدات الإنسانية في تشكيل النظرة العالمية للقضية وفهم ظروفها. بالتالي، نرى كيف يمكن لوكالات المساعدات الإنسانية أن تتحكم بفهم الآخرين للقضية وحقيقتها (كوثري، 2002: 152). ومما لا شك فيه أن المساعدات الإنسانية ساهمت في توفير الغذاء الصحي للأسر في ظل محاولات الاستعمار لتأزيم ظروفها المعيشية. إلا أنه في المقابل، تؤدي المساعدات الإنسانية إلى تركيز الاهتمام على الاحتياجات الآنية والرد عليها من زاوية العمل الإنساني، وعليه فإن اختزال القضية إلى أزمة اقتصادية فقط يخلق خطأياً يؤثر على فهمنا للمشكلة الحقيقية وبالتالي فصلها عن سياق الاستعمار الذي يشكل السبب الحقيقي لها. وهذا بدوره يفرض علينا رؤية مضللة تعتمد على النظر إلى معاناة الأفراد تحت الاستعمار واحتياجاتهم الاقتصادية الطارئة دون النظر إلى القضية بشموليتها وبوصفها استعماراً للسكان الأصليين. بالتالي تصبح المشكلة في الإجراءات البيروقراطية التي تعترض الحلول المقترحة وليس في جوهر القضية ذاتها.

## 2.2 مؤسسات المساعدات الإنسانية كأدوات لإدارة شؤون الخاضعين للاستعمار

نحن لا نواجه مشكلة قصيرة الأمد، كالجفاف مثلاً. فمن الناحية الزمنية، وفي ظل استعمار طويل الأمد، كما هي حالتنا، فإن المساعدات المؤقتة لن تقود إلى تخفيف المأزق الذي يعيش فيه الناس والجوع وفقدانهم لأراضيهم. إن التدخل وحده للضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها ومعالجة جذور المشكلة، سيضع حداً لمعاننا<sup>10</sup>.

وبدلاً من الضغط على إسرائيل لإنهاء ممارساتها الاستعمارية والعنصرية، فإن المساعدات الإنسانية الهائلة التي تدفقت على الضفة الغربية في العام 2002 وتدفقت لاحقاً على قطاع غزة، خلقت بنية جديدة تولت إدارة أمور الخاضعين للاستعمار. وفي ظل الوصف الوارد أعلاه وعمليات المساعدات الإنسانية الضخمة، لن يكون من المبالغ فيه وصف برنامج الغذاء الإنساني الضخم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بكونه شكل من أشكال الإدارة ذات السيادة الكاملة وأن مؤسسات المساعدات الإنسانية باتت تمتلك سلطة موازية للسلطة الفلسطينية. وحسب أوفير، فإن هذا الشكل من الحاكمية الذي تمثله مؤسسات المساعدات الإنسانية يلعب دوراً في جعل الأفراد مرثيين، يمكن وصف أوضاعهم، ويمكن تحليل ظروفهم وبالتالي التنبؤ بتوجهاتهم المستقبلية والتعاطي معها بشكل وقائي (2010: 62). من خلال عملها على توزيع المساعدات الإنسانية، فإن المؤسسات العاملة في هذا المجال تشكل

10 Interview with Sami Khader, ibid.

نظاما فعليا من القوة والمعرفة. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلقت سلطات مؤسسات المساعدات الإنسانية طبقات جديدة، نوع جديد من المعرفة، ونظام شمولي جديد يراقب عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد ويحدد كذلك مستويات الأمن الغذائي والفقير (معهد ماس، 2011).

وهنا، لا بد من الوقوف أمام ملاحظتين أود طرحهما، الأولى، أن هذا النظام يدفع إلى العيان الخطر القائم، حيث وبالإشارة إلى ما ورد أعلاه، أرى أن خطر الاستعمار يطال الحياة نفسها. ويتمثل هذا الخطر في تحويل القضية السياسية إلى مسألة تقنية تتعثر بالبيروقراطية السائدة (فيرغسون، 1994) مما يحولها إلى مسألة محايدة تتعلق بكمية الغذاء المتاح للفلسطينيين وإدارة شؤون المطبخ.

الثانية، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تشكل قوة تأديبية تسعى لاحتواء الآثار التدميرية الناجمة عن الاستيطان الاستعماري. أما الوسيلة التي تعتمدها لتحقيق ذلك، فتتمثل في محاولة حماية المنظومة الأخلاقية في ظل هذه الظروف. وفي ظل النظام البيروقراطي الذي يحكم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية والتي تعود جذورها إلى الازدواجية التي تحكم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية، فإنها تتناقض مع الفكر السياسي الراديكالي ولا تتعامل مع إنسان العالم الثالث بوصفه وكيل فاعل وله حقوق. ومن خلال المساواة بين من يستحقون الشفقة وأولئك الذين يعانون دون حول ولا قوة، فإن هذه القوى (تعاقب) قوى الاستعمار، من خلال أخذ المسؤولية على عاتقها لتشكيل وكالة مناهضة للاستعمار، وتظهر السكان الأصليين كمجموعة ضعيفة بلا حول ولا قوة.

وسيتيم فيما يلي تناول كل نقطة من هذه النقاط بشكل موجز. ومن أجل التأكد من وجود نظام السيطرة في أوساط مؤسسات المساعدات الإنسانية، يكفي المرء استعراض الأدوات والوسائل التي تعتمدها هذه المؤسسات في الإشراف على أدائها مما يخلق قانوناً اجتماعياً عالمياً جديداً. وفي العام 2003، مباشرة بعد بدء تدفق المساعدات الإنسانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بأول دراسة مفصلة حول مستوى الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عملت ذات الدراسة وللمرة الأولى بتصنيف وتحديد مستويات الأمن الغذائي (كنفاني والبطمة، 2008: 41).

ومنذ ذلك الحين، برز إلى السطح نظام جديد يتكون من طبقات جديدة، مؤشرات ومعايير قياس، مراقبة دائمة، تحديد النظام الغذائي اليومي للفلسطينيين ومدى إنفاق العائلات على الغذاء وكذلك معايير لتحديد مستويات الفقر (انظر/ي على سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمي ومعهد ماس 2011). كافة هذه المؤشرات والمعايير ما هي إلا جزء من نظام جمع المعلومات الجديد والذي يراقب عدد السعرات الغذائية الداخلة إلى جسم الإنسان الفلسطيني. وكما اشرنا، فإن هذا النظام يدفع إلى العيان خطراً جديداً يهدد الحياة نفسها (فاكولت، 1990)، أو كما وصفه أوفير: تهديد بكارثة وشيكة (2010: 74).

ومع ذلك، وبدل من تسمية هذا الخطر بخطر سياسي، فإن نمط المساعدات الإنسانية القائم حالياً يحوله إلى مجرد مشكلة بيروقراطية حيث يتم إبراز المعدمين في هذه الحالة بوصفهم الأكثر تضرراً من هذه الظروف وبأمس الحاجة لتدخل إنساني لإنقاذهم.

في العام 2011، بلغت قيمة المساعدات الغذائية ضمن عمليات مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ما قيمته 204 مليون دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 183 مليوناً في العام الذي سبق (معهد ماس، 2011: 1) حيث استهدفت هذه المساعدات الأفراد ممن يعيشون في ظل أزمة خانقة أو أولئك القاطنين في الأراضي التي لا تغطيها عمليات السلطة الفلسطينية، وخصوصاً اللاجئين. وقد باتت برامج المساعدات الاغاثية تشكل بديلاً للنشطة الاغاثية التي يفترض أن تنفذها السلطة الفلسطينية، كما باتت هذه البرامج تشكل مكوناً رئيساً من مكونات نظام الرعاية الاجتماعية (كفاني والبطمة، 2008: 42). وفي ظل الاعتماد الكبير للسلطة الفلسطينية على التمويل الخارجي، فإن نظام المساعدات الغذائية دفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تبني منهج المساعدات الخيرية بدلاً من منهج الإعانات الاجتماعية، حيث تستهدف بأشطتها الأفراد المعتمدين لتوفر لهم الغذاء أو بعض المساعدات النقدية المتواضعة في بعض الحالات<sup>11</sup>. وفي العادة، فإن نظام المساعدات الخيرية، يستهدف الأفراد المعتمدين على العكس من نظام الرفاه الاجتماعي الذي يقوم على مبدأ الحقوق الاجتماعية. وبالتالي، فإن نظام العمل الخيري الذي تتبناه السلطة الفلسطينية يثبت أن الأفراد هم الضحايا ولا بد من التدخل من زاوية العمل الإنساني لإنقاذهم<sup>12</sup>.

وقبل الخوض في تفاصيل الآثار التي تتركها سلطة المساعدات الإنسانية على المقاومة الوطنية، من الضروري التساؤل حول إذا كان الهدف من هذه المساعدات هو حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبقائهم على قيد الحياة، وما هو دور المساعدات الإنسانية في فرض السيطرة على الأفراد وإدارة شؤونهم؟ البعض يرى هنا أن المساعدات الإنسانية تعمل على منع وقوع كارثة إنسانية إلا أنها في النهاية تصبح هي ذاتها كارثية (أوفير، 2010: 65).

إلا أن الواقع الحقيقي أن المساعدات الإنسانية تلعب دوراً في إبقاء الأفراد المستهدفين بها على قيد الحياة (آجامبين، 1998). ومن خلال الازدواجية في التعامل، الإقرار بمحاولات الاستعمار للتطهير العرقي للسكان الأصليين والرد على هذه الممارسات بتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للخاضعين للاستعمار والالتزام بالبقاء على قيد الحياة، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تدفع بالأفراد للبقاء عرضة لهذه المخاطر (طبر، 2012) ولا تحقق شيئاً سوى المحافظة على بقاء السكان الأصليين على قيد الحياة في ظروف لا فرق بينها وبين الموت<sup>13</sup>.

11 Interview with Khalid Barghouti, Deputy Director Poverty Alleviation Unit, Ministry of Social Affairs, Ramallah October 2nd, 2011.

12 Interview with Prof. Rita Gicaman, ibid.

13 See for instance the Humanitarian Country Team (HCT) in the oPt's humanitarian response plan for area C, presented to the Israeli occupation forces in January 2010. While the HCT recognized the "worrying trends regarding displacement of Palestinians in Area C" (OCHA, 2011: 2), in the absence of political will on the part of western donors to pressure Israel to end its ethnic cleansing of area C, the HCT's plan aims to access to "minimal amount of water for vulnerable communities, providing safe access to primary education for children, and allowing basic shelter, at a minimum, to be weatherproofed. The plan also calls for a moratorium on all demolition in Area C" (ibid: 19).

### 3. «إنقاذ» الإنسان: شل المقاومة المناهضة للاستعمار وتغيير الموضوعية

«حيز المساعدات الإنسانية والذي ينتجه العاملون في هذا المجال، ويشكل في الوقت ذاته نطاق عملهم، لا يشكل مكاناً للتدخل الإنساني فحسب، بل مكاناً يعيش فيه بعض الأفراد سواء نتيجة لكونهم ضحايا، أو أنهم لا يستحقون الاهتمام».

(فيلدمان، 2009: 32).

سننتقل الآن لتناول كيفية تفكيك المساعدات الإنسانية للوكالة المناهضة للاستعمار. وفي العادة، فإن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية يدعون أن تدخلهم حيادي وأنهم يقومون بعملهم من منطلق أخلاقي للحد من المعاناة خارج إطار السياسة. أو يدعون أن المساعدات الإنسانية، كالمساعدات الغذائية مثلاً، هي شكل من أشكال الصمود كونها تسهم في توفير الاحتياجات الأساسية للمستهدفين مما يعطيهم المساحة في هذه الحالة للقيام بدور ما (من الناحية النظرية، مواجهة العلاقات غير المتكافئة)<sup>14</sup>.

إلا أن هذه الادعاءات، تقترض أن هناك دوافع نبيلة وراء المساعدات الإنسانية كما أنها تتجاهل الدور الذي تلعبه المساعدات الإنسانية في تشويش دور وكالة مناهضة الاستعمار. فهم يتجاهلون حقيقة أن دمج الأفراد في مشاريع التنمية أو تزويدهم بالمساعدات الإنسانية يعتبر شكلاً من أشكال القوة والتحكم (كاثوري، 2002: 142). ومنذ البداية، أشرت إلى أن نسق المساعدات الإنسانية يقوم على أساس العلاقة الفوقية بين الأنا الغربية والآخر السلبى. وكما أشرت، فإن هذا السياق لا يتعامل مع الآخر بوصفه وكيل فاعل له حقوق. بل يتم التعامل معه بوصفه سلبياً، ضحية بريئة، وبالتالي من المفترض أن يتقبل بإذعان كل ما يقدم له. وهذا يمثل ممارسة للقوة بحق الأفراد مما يؤثر على هؤلاء المفترض أن لديهم كافة الدوافع لمقارعة علاقات القوة القائمة وعليه، يتم إضعافهم بدل تمكينهم من مواجهة العلاقة الهرمية المفروضة عليهم (النص بالخط المائل مقتبس من المصدر السابق، 143). أما كيف تعمل المساعدات الإنسانية على إضعاف الأفراد، فهو ما سأتناوله أدناه.

#### 3.1 "إذا أهنت أحداً، فسيرد عليك بنفس الطريقة"

خلال الانتفاضة الأولى، أعرب العديد من النشطاء الفلسطينيين والقادة الشعبيين والمنتقون، عن رفضهم المطلق لمبدأ المساعدات الخيرية. فقد اعتبروا أن هذا النهج هو وسيلة لتفكيك حالة الاستقلال التي يتمتع بها الفلسطينيون (دقاق، 1988: 318).

كما أنها اعتبرت انتهاكاً لكرامة الفلسطينيين وقد تؤثر سلباً على إرادتهم الجماعية (الديك، 1988: 315).

أما اليوم، فإن سلطة المساعدات الإنسانية باتت تشكل واحدة من بنى الحكم في المجتمع الفلسطيني والتي إلى جانب المساعدات النقدية التي تقدمها السلطة الفلسطينية، تحول الأفراد إلى عاجزين ومتلقين فقط للمساعدات.

14 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

وهذا النمط استبدل عملية الحراك الوطني الجماعي التي ميزت الفلسطينيين في عقد السبعينات من القرن المنصرم والتي شكلت المحفز للانتفاضة الأولى حيث تميز الحراك الجماهيري بكونه تطوعياً لتؤكد رغبة الفلسطينيين بتحقيق الاستقلال الذاتي كأولوية. وقد ساهمت هذه الحركة في التقنية لطاقت الأفراد باتجاه العمل التطوعي، كاستصلاح الأراضي أو تأهيل الطرق وبالتالي الدمج ما بين احتياجات السكان الاقتصادية- الاجتماعية الأساسية وتعزيز الوعي الوطني المقاوم. وكما تشير ليزا تراكي، فإن الحركة المذكورة رفضت جملة وتفصيلاً البنية الهرمية والسلوك اللا ديمقراطي الذي يميز عمل المؤسسات الخيرية، حيث أطلقت على هذه الحركة تسمية «اطر الديمقراطية الجماهيرية» لتمييزها عن مؤسسات العمل الخيري (1989: 62). وهذه الحركة هي التي مهدت الطريق أمام ولادة القيادات النسوية والشبابية والعمالية (المصدر السابق: 60).

وعلى النقيض من هذا النموذج الوطني، فإن وكالات المساعدات الإنسانية، بما فيها الاونروا، تركز على الأفراد بوصفهم الفئة المستهدفة تاريخياً بالمساعدات الإنسانية. وتتجاهل هذه الوكالات حقيقة أن مساعداتها تؤدي إلى إضعاف الأفراد وليس تمكينهم كونها تحولهم إلى سلبيين ومتلقين للمساعدة ليس إلا حيث نجدهم ينتظرون رحمة وكالات المساعدات الإنسانية البيروقراطية (طبر، 2012). فالوكالات المقصودة تتصرف نيابة عن الأفراد محولة إياهم إلى متلقين للمساعدات بلا حول ولا قوة (كارمن، 1996: 2) ولا تتيح لهم المجال للتعبير عن ذاتهم ونضالهم. فالمؤهل لتلقي المساعدات هو فقط الضحية والضعيف، وبالتالي تدفع بالخاضعين للاستعمار للتكيف مع ظروفهم والاستسلام للقهر. كما أن هذه القوة التي تتمتع بها وكالات المساعدات الإنسانية تعمل على تفكيك الوكالات المناهضة للاستعمار ومؤسسات الشعوب المضطهدة ليخلو لها المجال كمؤسسات فاعلة وحيدة.

وفي مقابلة أجريتها مع لاجئة من مخيم جنين حول المساعدات الإنسانية التي قدمتها لهم الاونروا بعد تدمير المخيم من قبل الجيش الإسرائيلي في العام 2002، أعربت هذه السيدة عن إحباطها واستيائها من التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم أناس يحتاجون للمساعدة فقط:

«على الاونروا أن تتوقف عن تحويلنا إلى شحاذين ولا تنظر إلينا إلا بعين الشفقة. ومن أجل حل قضية اللاجئيين، لا بد أن تفهم الاونروا ظروف الناس وقضيتهم. الاونروا لا تكثر بتحسين الظروف أو تلقي بالا لاهتمامات اللاجئيين. ومنذ نصف قرن، لا تزال الاونروا كما هي ولم تتطور. ولا بد أن تغير الاونروا من شكل علاقتها مع اللاجئيين ونظرتها إليهم»<sup>15</sup>.

الاقتباس الوارد أعلاه يشير بوضوح إلى القيود التي تفرضها مؤسسات المساعدات الإنسانية على الأفراد. من خلال قولية الأفراد في إطار كونهم سلبيين، ومتلقين للمساعدات الإنسانية، فإن صفة المستحقين لها هي الأهلية للشفقة ضمن معادلة المساعدات الإنسانية. وهذه هي الحالة التي يدفع إليها مجموعات البشر ممن يمتلكون قضية عادلة وبالتالي إنكار دور وكالتهم وحققهم للظهور كأصحاب حق وتقديم الدعم لنضالهم.

15 Interview with female refugee, whose house was partially destroyed during Israel's invasion, Jenin camp, February 22, 2007.

فالمساعدات الإنسانية تحول المتلقين لها إلى جموع من المتسولين ليس إلا. وقد أكدت هذه الحقيقة المهندسة هداية نجمي والتي عملت مع الاونروا على احد مشاريع البناء التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة، حيث تشير إلى أنه ومن خلال المساعدات الإنسانية يزج بالمضطهدين في خانة الإهانة، حيث يعود ذلك بسلسلة من الآثار السلبية على الإنسان:

«إذا أهنت شخصاً ما، فلن يرد الإهانة إلا بالإهانة. إذا عاملت الأفراد من زاوية العمل الخيري وأنهم ينتظرون عطاياك، فمن الطبيعي لجوؤهم لممارسة العنف ضدك، أو ببساطة استخدام العنف للحصول على احتياجاتهم»<sup>16</sup>.

ما ورد أعلاه يشير إلى أن رد الأفراد المضطهدين عليك، سيكون بنفس طريقة تعاملك معهم، فإذا أهنتهم ولم تتعامل معهم بوصفهم فاعلين وأصحاب حق أو تعاملت معهم بوصفهم مستحقين للعمل الخيري والشفقة فقط، فسيكون ردهم عليك بذات الأسلوب. كذلك فإن سلطة المساعدات الإنسانية ستدمر نموذج الوكالة الخاص بالمضطهدين وتبرزههم بصورة سلبية محولة إياهم إلى «مجموعة من الجياع المعتمدين على الآخرين ليوفروا لهم بعض القوت» (كنفاني والبطمة، 2008: 44). وليس السبب في ذلك كون المضطهدين ساذجين أو ضعفاء، بل لأن سلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية تمتلك القدرة على المنح أو الحرمان، فهي التي تحدد المؤهل لتلقي المساعدة وتحدد المعايير التي تقصد شخصاً ما مثل هذه الأهلية وتطبق ذلك حتى على الجوعى أنفسهم. ومن خلال تحويل الأفراد إلى سلبيين على النقيض من دورهم الفاعل في قضيتهم، فإنها تحدد الارتباط ما بين الوكالات المحلية المناهضة للاضطهاد وتدمر نماذج الوكالات المحلية الخاصة بالمضطهدين.

من جانبه، نجد فؤاد أبو سيف، من لجان العمل الزراعي، يصف بشيء من الدقة، حالة التحول التي شهدتها المجتمع الفلسطيني بعد تدفق الكم الهائل من المساعدات الإنسانية بداية من العام 2002، حيث يقول:

«الأمن الغذائي هو النمط السائد ضمن المساعدات الإنسانية حالياً. وقد لمسنا اثر هذا النهج على المزارعين الذين عملنا معهم وكيف بدأت أوضاعهم تتغير منذ العام 2000. فقبل بدء هذه المساعدات، اعتدنا استقبال المتوجهين إلينا لتلبية احتياجاتهم، كما عملنا أيضاً مع المزارعين البسطاء لتنميتهم. أما بعد البدء بتنفيذ برنامج المساعدات الغذائية الطارئ، تغير تفكير المستفيدين تماماً، إذ باتوا يعتبرون أنفسهم «أصحاب حق» في هذه المساعدات، حتى لو كان لديهم مصدر رزق آخر أو كانوا عمال. فقد أصبح الناس متسولين، ولا يسعون إلا إلى مصادر المساعدات»<sup>17</sup>.

ويمضي أبو سيف في حديثه ليشير إلى كيفية لعب المساعدات دوراً في تشتت الأفراد:

«برامج العمل مقابل الغذاء، فعالة من جهة، وهدامة من الأخرى. فلم يعد احد يعمل في الأرض إلا إذا كان هناك مقابل من المساعدات... فقد أصبح المزارعون يتوجهون إلى الأراضي للقيام بأي عمل غير ذي جدوى كون هدفهم هو تحقيق الأهلية لتلقي المساعدات (بعض الزيت أو الدقيق وما شابه) وليس العمل الحقيقي لتنمية أراضيهم والانتفاع منها. وفي الكثير من الأحيان، عذب الأفراد عن مواصلة العمل في الأراضي بمجرد انتهاء البرنامج. فالمشكلة، هي تعويد الأفراد على أن هناك مقابل لعملهم، وبالتالي لن يعملوا أبداً دون توفر هذا المقابل»<sup>18</sup>.

16 Interview with Hidayat Najami, Project Architect, Jenin Camp Reconstruction Project, February 26, 2007.

17 Interview with Fuad Abu Saif, Programmes Director, UAWC, Part one, Ramallah, August 8, 2011.

18 Interview with Fuad Abu Saif, Programmes Director, UAWC, Part one, Ramallah, August 8, 2011.

وكما ورد أعلاه، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تفرض على الأفراد عادات وسلوكيات جديدة وتصنفهم إلى مؤهلين وغير مؤهلين. كما عملت على تفكيك القيم التي ميزت المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى وتفكيك مفاهيم كالعامل التطوعي والاعتماد على الذات وحولت الأفراد إلى منتظرين للمساعدات الخيرية، أو مستعدين للعمل فقط إذا كان هناك في المقابل مساعدات، حيث يؤكد فؤاد أبو سيف على هذا المنحى قائلاً:

«اعتدنا خلال الانتفاضة الأولى على تنفيذ الأعمال التطوعية في القرى بمشاركة المئات من المتطوعين. واليوم، إذا ما وجهت دعوة لتنفيذ عمل تطوعي، تنهال عليك الأسئلة حول المقابل الذي ستقدمه، حيث أدى ذلك إلى تدمير مفهوم العمل التطوعي على مستوى المجتمع بحيث لم يعد العمل التطوعي ذا قيمة ويحتل مكانة في الوعي الجماعي الفلسطيني»<sup>19</sup>.

بكلمات أخرى، نجد أن نمط المساعدات الإنسانية يحطم نموذج المقاومة الوطنية ويفرض منظومة جديدة من العادات تتميز بتعزيز الاتكالية على الآخرين وفرض السيطرة المطلقة على الأفراد. من جانبه، فإن خالد البرغوثي، من وزارة الشؤون الاجتماعية، يشير إلى أن العائلات خلال الانتفاضة الأولى عملت على إنتاج احتياجاتها الأساسية حيث اعتمد الأفراد على أنفسهم مما شكل مصدر قوة لهم<sup>20</sup>. وفي ظل غياب أي سلطة وطنية قوية، لعبت المساعدات الإنسانية دوراً في تفكيك هذا النموذج وقضت على روح العمل الجماعي (دكس، 1988). واليوم:

«تغيرت المعايير وهذا اثر بدوره كثيراً على الأفراد. ففي الماضي كان الأولوية الأولى تعطى لتحقيق الاستقلال، و الاعتماد على الذات، والمقاومة. أما اليوم، فالفقراء باتوا هدفاً لتوفير الغذاء لهم»<sup>21</sup>.

وهذا يفكك الأفراد، كما يشير أبو سيف:

«إذا قدمنا المساعدة لمزارع ما لمدة ستة أشهر، فإننا نعلمه الاتكال على الآخرين لتوفير احتياجاته الغذائية بدل أن يبادر لمواجهة الظروف المفروضة عليه كشكل من أشكال الصمود والمقاومة».

وبدلاً من تفكيك السكان باستخدام المساعدات الإنسانية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يعمل على:

مساعدة المزارعين على الوصول إلى الأراضي والمصادر مما يوفر لهم إمكانية الاعتماد على الذات وتوفير مصادر دائمة للغذاء.

وفي ظل عدم توفر حركة منظمة قادرة على تنظيم الأفراد القاعديين، ستبقى المساعدات الإنسانية ماضية في تفكيك المجتمع لقدرتها على إعادة تشكيل المجتمع ككل كما يوضح ذلك مدير اتحاد لجان العمل الزراعي في الجفنتك:

«المشكلة الأولى التي تعترض عملنا هي الاحتلال الإسرائيلي، ولا نريد أن نتحول إلى متسولين، فمشكلة المساعدات الغذائية أنها تبدأ بالتحكم بنا تدريجياً. كما أن السكان يشجعون بالتوجه صوب وزارة الشؤون الاجتماعية طلباً

19 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

20 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

21 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

للإعانات. وأنت بحاجة إلى وعي سياسي واضح لضمان البقاء مستقلاً وعدم الاستسلام للحالة التي تفرضها المساعدات الإنسانية من إكالية وسلبية. وقد اتضح لنا أن أكثر الأفراد تأثراً بهذه الحالة، هم أولئك الذين يفتقدون الوعي السياسي الكافي»<sup>22</sup>.

وهناك آخرون، من بينهم فتحي خضيرات، احد النشطاء الجماهيريين في غور الأردن، يعتبرون أن بعض المتلقين للمساعدات الإنسانية يسعون لاستغلال المؤسسات التي تقدم لهم المساعدة لإدراكهم أن هذه المؤسسات لا تتعامل معهم بطريقة داعمة لنضالهم ضد الاستعمار والتمييز العنصري:

«بدأ الناس بالعمل على خداع هذه المؤسسات أو استغلالها بعد إدراكهم أن وجودها لا يكثرث أبداً باهتمامات الفلسطينيين ولا يعيرها أي اهتمام. فالتاس هنا باتوا على وعي تام أن هذه المؤسسات لا تعمل أي شيء لمناهضة الاستعمار. فالمؤسسات الاغاثية الدولية ومن بينها اوكسفام، لا تسعى لدعم صمودنا في غور الأردن ولا تبادر لدعم نضالنا العادل ضد الاستعمار، فقد بات الفلسطينيون على يقين تام أن هذه المؤسسات لا تحترم قضيتنا العادلة وحقوقنا الوطنية ونضالنا من اجل الحرية»<sup>23</sup>.

## 3.2 خلق الضحايا

يعود السبب في عدم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية على فتح المجال أمام شعوب العالم الثالث للتعبير عن حقوقها ونضالها، لكون هذه المؤسسات تستهدف في أنشطتها الضحايا فقط. ففي الحالة هذه، يتحول إنسان العالم الثالث إلى صامت وسليبي وملتق للإعانات فقط، حيث تؤكد ريتا جقمان على ذلك حين تقول:

«في ظل هذا النسق على مستوى العالم، علينا أن نغمض أعيننا أمام واقع الاستعمار المفروض علينا، وعلينا أن نكون حياديين، أو علينا أن نظهر بثوب الضحايا لنلفت الانتباه إلينا ونلتقى المساعدات»<sup>24</sup>.

وكما تشير جقمان، فعلى المضطهدين لعب دور الضحايا (كوثري، 2002: 149) لتصبح لهم قيمة ويدخلون ضمن أعداد المستهدين والمستحقين للشفقة (فيلدمان، 2009: 31) من وجهة نظر مؤسسات المساعدات الإنسانية. أما إذا لم يظهروا بصفتهم ضحايا بريئة أو تطبيق عليهم المعايير التي تضعها مؤسسات المساعدات الإنسانية ليدرجوا ضمن المجموعات المستحقة للمساعدات (المصدر السابق: 31)، فإنهم يفقدون حقهم في تلقي المساعدات. وهذا النمط بعد ذاته، يشكل حالة من استعمار الشعوب المضطهدة ووكالاتهم الوطنية المناهضة للاستعمار. فالمجموعة الوحيدة التي تستحق المساعدة، هي المجموعة التي «تعاني بصمت وبلا حراك» (المصدر السابق: 31). وفي اللحظة التي يتمرد فيها المضطهدون على هذا الدور وتتوقف معاناتهم ويبادرون إلى العمل على حماية حقوقهم الوطنية ومقاومة الاستعمار، يفقدون حقهم في تلقي المساعدات كما حصل مع الفلسطينيين بعد انتخابهم لحركة حماس في انتخابات ديمقراطية في العام 2006 (المصدر السابق: 31).

22 Interview with Hussein Eidi, UAWC, Jiflek, August 11, 2011.

23 Interview with Fathy Khdirat, head of Jordan Valley Solidarity Campaign, Jiflek, August 11, 2011.

24 Interview with Rita Giacaman, ibid.

وقد وجهت دراسة تحليلية لتمط المساعدات الإنسانية في فلسطين، نقداً لاذعاً لتوجه المؤسسات العاملة على ذلك لتحويلها للفلسطينيين إلى ضحايا صامتة. ومن بين الجوانب التي انتقدت في هذا السياق، عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية على منع الأفراد من المبادرة لمناهضة الظلم المفروض عليهم من الاستعمار، أو العمل على تحقيق الاستقلال الذاتي، وبدلاً من ذلك، فإن هذه المؤسسات تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم ضحايا وأن ظروفهم مستمرة في التدهور ما يبرر عمل مؤسسات المساعدات.

وقد عبر سامي خضر عن هذا النقد خير تعبير حين قال:

«ليس هناك من أثر حقيقي للمساعدات الغذائية ولا توفر هذه المساعدات أي شكل من أشكال الاستمرارية عدا عن آثارها المدمرة... فهذه المساعدات تؤثر سلباً على كرامتنا الوطنية وقيمنا وأهدأنا طويلة الأمد. فالمساعدات الغذائية تحولنا إلى سلبيين بلا قدرة على الفعل وتجعلنا نتمتع كلياً على المساعدات الخارجية. نحن نحتاج إلى برامج مختلفة يمكنها أن تحقق لنا التنمية ونحتاج للترويج لأهمية الأرض واستصلاحها وزراعتها. فبدلاً من المساعدات الغذائية، نحتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز مقاومتنا للاستعمار»<sup>25</sup>.

ويتفق مع هذا الطرح، فؤاد أبو سيف من اتحاد لجان العمل الزراعي حيث يقول:

«لماذا نقدم المساعدات الغذائية ومساعدات الطوارئ؟ فالفناس لا يحتاجون لمساعدات مؤقتة، بل يحتاجون حلولاً حقيقية. فهم بحاجة لاستصلاح أراضيهم وزراعتها فهي كفيلاً بتوفير الاكتفاء الذاتي للفلسطينيين. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تحقق الأمن الغذائي وتضمن ديمومة الإنتاج الزراعي وسد حاجات العائلات».

وكما يشير أيضاً، إلى أن القضية الأهم هي أن مؤسسات المساعدات الإنسانية تتعامل مع توجه الفلسطينيين لاستعادة السيطرة على أراضيهم ومصادرهم وانتزاعها من أيدي الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بوصفه عملاً سياسياً بحتاً:

«المشكلة هي في سياسة الممولين والمؤسسات الدولية، فلا رغبة لديهم للتدخل في دعم قطاع الزراعة (والذي يشكل جوهر المشروع الاستيطاني الاستعماري) لكونهم يعتبرون ذلك عملاً سياسياً بامتياز. بالتالي، فإنهم يتعاملون معنا كما يتعاملون مع ضحايا المجاعة في إفريقيا ويسعون لطرح البرامج الاغاثية المؤقتة، وذلك بدلاً من تناول جوهر المشكلة والقضايا الأساسية: استعمار الأراضي والسياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي تؤدي إلى نشر الفقر في أوساط الفلسطينيين»<sup>26</sup>.

وبالإشارة إلى النقد الوارد أعلاه، فإن من حق الشعوب الإفريقية أن تتساءل هي الأخرى عن مدى فاعلية المساعدات الغذائية كونها عديمة الفاعلية وتحد من قدرة الشعوب للاعتماد على ذاتها (14: 1944). وبالرغم من هذا النقد الذي يمس جوهر عمل نمط المساعدات الإنسانية ذاته، لا تزال الدول العاملة على تقديم المساعدات، تصر على التعامل مع الشعوب المضطهدة بوصفها شعوباً سلبية لا ينفع معها إلا تقديم المساعدات.

25 Interview with Sami Khader, ibid.

26 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

وفي ظل هذا الوضع، نجد أن سلطة المساعدات الإنسانية تسعى لضمان بقاء الشعوب المضطهدة في صورة الضحايا العاجزين. كما أنها تفرض على المضطهدين الظهور بثوب الضعفاء والتصرف كضحايا بلا حول ولا قوة لحماية حقهم في تلقي المساعدات الإنسانية. ومن خلال مراقبة العاملين في برنامج الغذاء العالمي أثناء زيارتهم الميدانية للعائلات المستفيدة من البرنامج في الضفة الغربية، يمكن للمرء أن يلحظ السلوك السابق بجلاء بين الأفراد المستفيدين. ويبدو الحال السابق واضحاً في الأسئلة التي يطرحها العاملون في البرنامج على الأفراد، أسئلة من قبيل: كم استهلكت من الطعام خلال الأسبوع الماضي؟، «هل المساعدات التي تتلقاها مهمة بالنسبة لك؟»، «هل كمية المساعدات التي تتلقاها تفي بحاجة عائلتك؟». وعليه نجد ردود الأفراد تأتي في ظل الشعور بالخنوع والامتنان كونهم يعتبرون أن هذه المساعدات هي التي تحميهم من الفقر والجوع. ويبدو واضحاً من منهجية الأسئلة المطروحة أن الجواب المنتظر في النهاية هو «أعطينا مزيداً من المساعدات الغذائية» حيث هذا هو ما يسعى العاملون في البرنامج لسماعه.<sup>27</sup>

### 3.3 التعايش مع الاضطهاد

من خلال الربط بين المعاناة والأهلية لتلقي المساعدات والتركيز على الاحتياجات الآتية، بدل مواجهة القوى المضطهدة، فإن سلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية تعتبر امتداداً لسلطة قوى الاستعمار وتعمل على الدفع بالشعوب للتكيف والتعايش مع ظروف القهر والحرمان. ففي غور الأردن، وهي منطقة مصنفة (ج)، أي خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، نجد الفلسطينيين هناك عرضة لعملية تطهير عرقي تدريجية على أيدي الإسرائيليين من خلال منعهم من الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه وبالتالي لدفعهم لترك أماكن سكنهم ومصادر رزقهم. وكان عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة يتراوح بين 200 - 320 ألفاً عشية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، ومنذ ذلك الحين، أخذ هذا العدد بالتراجع إلى أن وصل إلى مستويات مقلقة حالياً، حيث بالكاد يصل عددهم إلى 56 ألفاً (UK - STC، 2002: 2). أما خضيرات، فيصف أحوال الفلسطينيين في تلك المنطقة بالقول:

«هناك ستة آلاف مستوطن إسرائيلي في منطقة غور الأردن وسيطرون على ما نسبته 98% من مصادر المياه المتاحة. وهذا الحال يشكل خيراً دليلاً على ممارسات التمييز العنصري إذ أن الماء والكهرباء حكر على المستوطنين فقط ويحرم منها السكان الأصليون. كما أننا لا نستطيع إصلاح منازلنا، أو بناء منازل جديدة، بينما نسمع خريير المياه وهي تمر بالقرب منا دون أن يسمع لنا بالانتفاع منها»<sup>28</sup>.

بالنسبة لخضيرات وغيره، فإن مفهوم مؤسسات العمل الإنساني لدورها النبيل في الحفاظ على استمرارية المساعدات الإنسانية تعمل على استمرار بقاء الفلسطينيين في ظل ذات الظروف من التمييز العنصري والظروف المعيشية المستمرة في التدهور. وبالنسبة لهم، فإن الشكل الحقيقي للمساعدات يجب أن يتمثل في وضع حد للممارسات الاستعمارية الرامية لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومساعدتهم على تحصيل حقوقهم الوطنية والإنسانية الكاملة.

27 On October 12, 2011, I accompanied a WFP field officer on family visits in the Bethlehem region

28 Interview with Fathy Khdirat, ibid.

فبدلاً من حماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، فإن مؤسسات المساعدات الإنسانية تعمل على مساعدة الفلسطينيين على التكيف مع أوضاع الاضطهاد الناجمة عن الاستعمار الإسرائيلي. ويمضي خضيرات في حديثه ليصف رد مؤسسات المساعدات الإنسانية على هذه الأوضاع قائلاً:

«لم تبادر أي من مؤسسات العمل الإنساني لبناء ولو غرفة واحدة في منطقة (ج) كرد على السياسة الإسرائيلية التي تمنع أو تقيد البناء في مثل هذه الأراضي. كما لا يمارسون أي ضغط على إسرائيل لتوفير المياه للفلسطينيين الذين يعانون من شح كبير في هذه الأراضي، وأمام هذه القضايا، نجدهم يغمضون أعينهم ويسدون أفواههم. ونحن، كشعب خاضع للاحتلال، لنا الحق في الوصول إلى كفايتنا من الماء، فنحن جزء من المجتمع الدولي وعلى هذا المجتمع أن يتحمل مسؤوليته اتجاهنا، إلا أنه لا يحرك ساكناً»<sup>29</sup>.

أما سامي خضر، فيمضي إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ نجده يسخر من الأنشطة الاغاثية المؤقتة معتبراً أن هدفها تدجين الفلسطينيين والتكيف مع الأوضاع المفروضة عليهم وأن يتقبلوا حقيقة خسارتهم التدريجية للمزيد من الأراضي ومصادر المياه. ويشير إلى أن الدور الطبيعي للمؤسسات الدولية يجب أن يتمثل في العمل على الحد من الممارسات العنصرية الإسرائيلية:

«في غور الأردن، نجد المؤسسات الدولية تعمل على توفير صهاريج المياه للجمعات السكانية الصغيرة وللمزارعين الذين لا يجدون مصدراً آخر للماء بالرغم من وفرة المياه في الأراضي التي يعيشون عليها وبالرغم من أن صوت مضخات الماء وجريانها في الأنابيب يخترق أذانهم صباح مساء، ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنعهم من الاستفادة منها، فهل هذا منطوق؟ على المؤسسات الدولية أن تمارس الضغوطات على إسرائيل لوقف ممارساتها العنصرية هذه كونها تشكل انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين الإنسانية. إلا أن دور المؤسسات المذكورة يقتصر على توزيع صهاريج المياه على المزارعين. وهذا نمط مساعدات عديم الجدوى، فها هي حصتنا من المياه تتناقص سنوياً. فمؤسسات المساعدات الإنسانية يجب أن تعمل على مساعدتنا على حماية حقوقنا في المياه من خلال الضغط على إسرائيل لوقف نهجها لمصادر المياه الفلسطينية»<sup>30</sup>.

وبالاعتماد على الملاحظات السابقة، نجد أن تقنية المساعدات الإنسانية بشكل ضيق والتركيز على الاحتياجات الأساسية فقط، دون العمل على خلخلة بنى القوى غير المتكافئة، ونجد كذلك أن مؤسسات المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتواطأ مع الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية. فالمساعدات الإنسانية تسعى لمساعدة الفلسطينيين في غور الأردن على التكيف مع ظروفهم المعيشية والتعايش مع ما يمارس ضدهم من عنف وتمييز عنصري. من جهة أخرى، نجد أن المساعدات المذكورة تعمل على منع التدهور المعيشي والمحافظة على الفلسطينيين على قيد الحياة في ظل تواصل الممارسات الاستعمارية والعنصرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. أما المشكلة الحقيقية، فهي غياب النية لمواجهة الممارسات الاستعمارية كما يشير خضيرات:

«المؤسسات الدولية تلتزم في عملها بالتعليمات والإجراءات الإسرائيلية فهي تدعن للمشروع الاستعماري الإسرائيلي

29 Ibid.

30 Interview with Sami Khader, ibid.

ومتطلباته ولا تعمل في هذه المنطقة ( غور الأردن) ولا تسعى لدعمنا أو مواجهة الممارسات الإسرائيلية. فالكثير من هذه المؤسسات تعمل من أجل إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها اتجاهنا ولا تبادر إلى أي عمل من شأنه التخفيف من ممارسات الاحتلال، حيث لا يخفى على احد الأجندة الحقيقية وراء عمل المؤسسات المذكورة»<sup>31</sup>.

وقد قام احد مدراء إحدى وكالات الأمم المتحدة بإلقاء الضوء على الدوافع وراء هذه السياسات وأكد أن العديد من المؤسسات الدولية تراقب تصرفاتها ولا تعمل إلا ضمن إطار يضمن عدم مواجهة الاستعمار الإسرائيلي لخشيتها من ردة فعل الجهات السياسية والممولين الواقفين خلفها<sup>32</sup>. وفي هذا الاعتراف انتقاد صريح لمفهوم «الحيادية» في عمل المؤسسات الدولية ويبدو هنا مدى دقة وصف تيتولها حين قال: البقاء محايدا في وجه الظلم، يعني أنك متواطئ مع الظالم.

---

31 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

32 Informal discussion with the head of a UN agency, Jerusalem, August, 2011.

## 4. نحو البدائل: ما وراء المساعدات الغذائية الإنسانية

هناك دوماً مجموعة خاضعة لغيرها، وبالرغم من أن هذه المجموعة يمكن أن تكون مغيبة تماماً، إلا أن لها خصوصيتها وتوجهاتها المقاومة الخاصة وستنهض يوماً ما<sup>33</sup>.

كما يشير الاقتباس الوارد أعلاه أن وكالة المجموعات المضطهدة موجودة دائماً. ومع أنه، وكما ورد في مطلع هذه الدراسة، فلا بد للمضطهدين من إعادة بناء مؤسساتهم لمواجهة الظروف المفروضة عليهم كالاتحاد على الآخرين والاعتبار والهيمنة (دي كارفاليو، 2006: 182)، من أجل رفع أصواتهم عالياً ضد ما يرتكب بحقهم والدفاع عن حقوقهم الإنسانية. وفي العادة وكما يشير كارفاليو، فإن هذه العملية تتم تدريجياً بمهاجمة الاستعمار في مستويات بسيطة وعمليات تحرر بسيطة من بعض الممارسات سعياً للوصول إلى الحرية الكاملة (المصدر السابق: 183-182).

وفي الصفحات التالية، سنستعرض عدداً من محاولات خلق البدائل لسلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية الساعية إلى تفكيك الشعوب المضطهدة. وبشكل أكثر تحديداً، سنتناول البدائل التالية: محاولة المؤسسات الدولية لتحويل نمط مساعداتها الإنسانية الضيق من خلال إعادة الاعتبار للحقوق ولصراع القوة في المنطقة، محاولات المؤسسات المحلية الفلسطينية لتحدي منهجية عمل المؤسسات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومواجهة ممارسات الاستعمار الإسرائيلي، محاولة الفلسطينيين لاستبدال مفهوم الأمن الغذائي برؤيتهم الخاصة لذلك، التركيز على مفهوم السيادة الغذائية، وأخيراً سأتناول التحديات التي تواجه حركة التضامن مع الفلسطينيين وكذلك أهمية الربط ما بين التضامن مع الشعوب المضطهدة وتنفيذ الأنشطة الترموية.

ولدى دراستنا لهذه البدائل، كان هناك تركيز على المقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار وعلى الحركة الوطنية كذلك. فالوكالة المذكورة تعمل حالياً على إعادة تشكيل ذاتها والتغلغل في أوساط الجمهور في عدة مواقع بالرغم من أن الأمور لم تبرز إلى السطح بعد ولم تنضج بما فيه الكفاية، إلا أنها باتت تطرح نفسها كبديل لنمط المساعدات الإنسانية السائد. ومن بين ما تدعو إليه هذه الحركة العتيدة، دعوة اللاعبين الدوليين لاحترام حقوق الفلسطينيين وأهداف حركتهم الوطنية المناهضة للاستعمار والساعية لتحقيق الحرية، وفي الوقت عينه التركيز على أنشطة التعبئة ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودعم نضال الفلسطينيين ضد الاستعمار ليرافق ذلك مع أي نشاط إغاثي (جقمان وآخرون، 2011: 556).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأ الفلسطينيون برفع أصواتهم عالياً معتبرين أن ما من مجال لتحقيق أي تنمية في سياق الاستعمار دون العمل على مناهضة منطق القوة الذي يحكم ممارسات الإسرائيليين. من هنا، يبدو واضحاً أن الفلسطينيين يطالبون حالياً بضرورة توفير الدعم لقضيتهم وأن يترافق ذلك مع أية جهود ترموية. فالتضامن المقصود هنا يتمثل في بناء علاقة مختلفة مع المضطهدين، علاقة لا تقف حدودها عند نسق التنمية السائد فقط (والذي عمل على الدفع بالفلسطينيين للتكيف مع ظروف الاستعمار والتميز العنصري المفروضة عليهم) بل علاقة تقوم على أساس العمل على مناهضة ممارسات الاستعمار والعمل على الحد منها كونها تشكل جذور المشكلة.

33 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

وقبل المضي في حديثنا، من المهم الإشارة إلى أن التضامن المنشود يقتضي ضرورة إبداء اللاعبين الدوليين للاحترام الكامل للوكالة السياسية الفلسطينية. يجب ضمان عدم هيمنة المؤسسات الدولية على ساحة العمل السياسي الوطني الفلسطيني واستبداله بالعمل التقني غير الميسس، أو المشاريع محدودة المدة، أو الإجراءات البيروقراطية والنيوليبرالية التي تروج للسوق المفتوحة باعتبار ذلك هو الحل للصراع. احترام استقلالية الوكالة الفلسطينية يقتضي من المجتمعات الغربية أن تتحدى ذاتها وان تتخلص من توجهها الاستعماري وان تعمل على تحقيق تنمية فعلية في دول العالم الثالث. كما لا بد من التخلي عن فكرة أن الغربي يعرف أكثر وأنه القادر على قيادة الآخرين وإرشادهم إلى احتياجاتهم. التضامن يعني الإصغاء لدعوات المضطهدين لدعمهم سياسيا وعدم الاستعاضة عن ذلك بتنفيذ المشاريع التنموية، فهناك فرق كبير بين هذا وذاك. وفيما بعد، سنتناول ما المقصود بالدعم المذكور. ولكن هنا نود التأكيد على أهمية أن إدراج مفهوم التضامن ضمن الممارسات التنموية يتطلب ببلاهة العمل على إيجاد مساحة للعمل خارج حدود نطاق العمل التنموي من أجل إفساح المجال أمام حركات التضامن لأخذ دورها في دعم المضطهدين.

## 4.1 المنهجية القائمة على الحقوق: إعادة تسليط الضوء على القوة والحقوق

يعتبر منهج الإدارة على أساس الحقوق من المنهجيات الحديثة نسبياً في مجال التنمية حيث تم تطويره كجزء من سياسات عمل بعض الوكالات التنموية كدائرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) ومجموعات التفكير السياسي كمؤسسة التنمية عبر البحار (ODI) (بيرون، 2004: 4). وهذه المنهجية تعتمد إطاراً يسترشد بحقوق الإنسان لتوجيه وتنفيذ مشاريع التنمية. وما يميز المنهجية المذكورة كونها تستبدل النظرة الأبوية للفرد التي تتبناها مؤسسات المساعدات الإنسانية وتقر بوجود الفرد باعتباره صاحب حق. وحسب DFID، فإن مقاربة حقوق الإنسان تسعى لإيجاد وسائل تمكن الأفراد من «اتخاذ القرارات المناسبة لأوضاعهم بدل تحويلهم إلى سلبيين ينتظرون غيرهم ليقرر مصيرهم» (الاقتباس مأخوذ من بيرون، 2004: 4). ومن الناحية النظرية، فإن مقاربة الحقوق تستبدل الرؤية المجردة للتنمية والتي تتجاهل واقع الاستعمار، وتسلب الضوء على علاقات القوة.

وكما تشير آن نيكسون، والتي عملت على الضغط على الاونروا لتبني منهجية الإدارة بالحقوق، فإن هذه المنهجية «قادرة على تعرية العلاقات السياسية غير المتكافئة وكذلك بنى وأنظمة العنف» (2006: 1). كذلك الحال، إطار الحقوق قادر على الضغط على المؤسسات الدولية لتحمل مسؤولياتها اتجاه انتهاك حقوق الإنسان التي اقترها القانون الدولي الإنساني وكذلك تقديم بعض المساعدة للضحايا، وعلى المدى البعيد العمل على خلق بيئة تحترم حقوق الإنسان وتدافع عنها (المصدر السابق: 1).

من هنا، يمكن القول أن منهجية الإدارة بناءً على الحقوق، قادرة على تحويل نمط عمل المؤسسات الدولية بشكل عام، وتلك العاملة في مجال المساعدات الإنسانية بشكل خاص، في مناهضة الاستعمار وأثاره. وحالياً، بات هذا التحول يرسخ أقدامه في مجال المساعدات الإنسانية. وكانت وثيقة المساعدات الإنسانية التي طرحتها المنظمات غير الحكومية قد نادت بتبني منهجية العمل على أساس الحقوق والتي يشكل أساسها القانون الدولي الإنساني، قانون اللاجئين، وقانون حقوق الإنسان، وبالتالي، فإنها ستعود إلى ضمان حماية منظومة حقوق الإنسان (سليم، 2002: 19-18).

تشكل منهجية العمل على أساس الحقوق، بديلاً هاماً لأنماط العمل السائدة، فهو قادر على تعزيز دور المؤسسات الدولية وزيادة حساسيتها لاحتياجات الشعوب المضطهدة والتصدي للتحديات التي تواجه عملية التنمية في ظل السياق الاستعماري. إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي أثارت حول المنهجية المذكورة لدى تطبيقها عملياً. فقد أشارت انجراد جرادات أن العديد من مؤسسات المساعدات الإنسانية تتجنب تبني هذه المنهجية في عملها بالرغم من أهميتها كونها تحمل في طياتها بعداً سياسياً وتصر على البقاء محايدة في عملها وبعيدة عن السياسة وبالتالي، فلن تسعى لخلخلة موازين القوى والذي يعتبر مقدمة لإحقاق الحقوق لأصحابها:

«العديد من مؤسسات المساعدات الإنسانية تدعي أنها تتبنى منهجية الحقوق وباتت تركز في عملها على توفير الحماية، إلا أن هناك إشكالية تواجه تبنيها للمنهجية المشار إليها. وهناك تعارض بين منهجية الحقوق والنمط السائد لعمل مؤسسات المساعدات الإنسانية والذي يتبنى الحيادية ويرفض الاصطفاف لصالح الطرف المضطهد، وهذا لا ينسجم مع التوجه لحماية الحقوق. إلا أن من نافذة القول أنك لن تتخذ منهجية الحقوق إلا إذا اعترفت

بحقوق المضطهدين (بفتح الهاء) واتخذت الإجراءات المناسبة للرد على ممارسات المضطهد (بكسر الهاء)<sup>34</sup>.

وتضيف جرادات أن بعض المؤسسات التي تبنت المنهجية المذكورة ركزت في عملها على القضايا المجتمعية الداخلية كالعنف في المنزل إلا أنها، وبوعي تام، تجنبت التطرق إلى العنف المنهوج والمتواصل الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين، وبالتالي فإنها انحرفت بعيدا في عملها عن معالجة جذور المشكلة والمتمثلة في وجود الاستعمار، مما يستوجب تدخلا فوريا لحماية حقوق الفلسطينيين.

ومن الأمثلة الأخرى الوثيقة الصلة بالموضوع والتي توضح المشاكل التي تعانيها عملية تطبيق منهجية الحقوق، أن بعض المؤسسات الإنسانية كالأونروا ومكتب تنسيق المساعدات التابع للأمم المتحدة، باتت منخرطة في العمل على توفير الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فكجزء من أنشطة الحماية التي تمارسها هذه المؤسسات، تضغط على الحكومة الإسرائيلية للسماح للمزارعين الفلسطينيين، الذين أحاط جدار الفصل العنصري أراضيهم ولم يترك لهم ممرا إليها إلا عبر البوابات التي يحرسها الجنود، بالمرور إلى أراضيهم بانتظام. ويقتصر دور هذه المؤسسات على مراقبة ساعات فتح البوابات لضمان حركة المزارعين الفلسطينيين (كالجهام وآخرون، 2009: 7). بالتالي، يبدو واضحا أنه وتحت شعار حماية الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، نجد أن مؤسسات الأمم المتحدة تتواطؤ مع الاحتلال في التنكر لحقوق الفلسطينيين. فبدلا من أن تدعو هذه المؤسسات الحكومة الإسرائيلية إلى تفكيك الجدار والذي أكد الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية عدم قانونيته في العام 2004، فإن الأمم المتحدة تسعى لإضفاء صبغة طبيعية على سياسة الفصل العنصري وفسح المجال أمام هذا النظام لينفذ بشكل سلس. وفي ظل غياب الإرادة لفككة القوى المهمة، فإن مقارنة الحقوق تصبح غير ذات جدوى ولا قيمة لها كنهج تمويي بديل.

وهناك، في نفس الوقت، مؤسسات أخرى تتحى بمنهجية الحقوق منحى مختلف كل الاختلاف. فعلى سبيل المثال، نجد مؤسسة (STC UK) تعمل على حماية التجمعات الفلسطينية المهتدة بالتهجير في الأراضي المصنفة (ج)، من خلال مشاريع البنية التحتية لتعزيز وجودهم في هذه الأراضي ومنع إسرائيل من تهجيرهم<sup>35</sup>.

وهنا يشار إلى أن نوع الحماية التي يتم العمل عليها تعتبر الأهم في العملية ككل، فالنموذج سالف الذكر يقترب أكثر ما يكون من مفهوم (الصمود) والذي يهدف إلى تعزيز صمود السكان الأصليين في وجه سياسة الترحيل التي تمارسها إسرائيل. وبالرغم من أنها لا تواجه سياسات إسرائيل بشكل مباشر أو تسعى للضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف ممارساتها، إلا أنها تعارض بجلاء الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وسعيها للتطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

مقارنة الحقوق وغيرها من التدخلات كذلك التي تقوم بها STC UK، يمكن أن تشكل بداية جيدة لإعادة التفكير في منهجية عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية. وفي تقرير نشر مؤخرا من قبل Overseas Development Institute، برزت الدعوة إلى الحاجة الماسة لإعادة التفكير بشكل راديكالي في عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية، لتجنب تورط المؤسسات الإنسانية في الأعمال التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وتساعد على نشر الظلم في العالم إلا إذا بدأت

34 Interview with Ingrid Jaradat, ibid.

35 Interview with Jennifer Moorehead, Advocacy and Policy Manger, Save the Children UK, Jerusalem, March

هذه المؤسسات العمل على التوعية والتشديد والضغط على إسرائيل لمعالجة جذور المشكلة وليس أعراضها (جاسبر وكاليجان، 2010: 33-32). وفي حالة العمل على تقديم المساعدات الغذائية، فإن التقرير يطالب المؤسسات الإنسانية بتظيم حملات التضامن على المستوى المحلي جنباً إلى جنب مع تقديم وتوفير المساعدات القانونية للفئات المستهدفة لحماية حقوقها (المصدر السابق: 32).

وما تشير به التقارير سالفة الذكر، أن هناك نوع من إعادة التفكير في سياسة مؤسسات المساعدات الإنسانية يدور في أوساط صانعي القرار في هذه المؤسسات. وفيما يتعلق بعمل مؤسسات المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أشار احد العاملين المحليين في منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، أن مؤسسات المساعدات الإنسانية باتت تنظر إلى ما هو ابعده من مجرد تقديم المساعدات الغذائية وباتت تركز على جوانب أخرى كتقديم الدعم لتحسين مستوى الظروف المعيشية. إلا أن هذه المؤسسات، كما يشير المتحدث، لم تصل إلى مرحلة العمل على مناهضة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، كما أن تحسين الظروف المعيشية يتم من خلال التركيز على إيجاد مصادر دخل للعائلات لتحسين ظروفها بالرغم من الإجراءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي<sup>36</sup>.

فمثل هذه الإجراءات والأنشطة، تساعد المستهدفين للبقاء على قيد الحياة بالرغم من وجود الاحتلال والسياق الاستعماري بدلا من العمل على تمكينهم لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ومواجهة العنف الممارس ضدهم.

## 4.2 المبادرات المحلية الرامية إلى دفع نظام المساعدات الإنسانية لتبني حقوق الفلسطينيين

في العام 2010، قامت مجموعات حقوق الإنسان بتوجيه نقد لاذع لنظام عمل المؤسسات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في وثيقة قدمت لمنسق المساعدات الإنسانية، ماكسويل جايلارد، وغيره من القائمين على رئاسة وكالات الأمم المتحدة. وتعتبر هذه المبادرة المحاولة الأولى من نوعها لمخاطبة مؤسسات المساعدات الإنسانية والضغط عليها وتوجيه النقد لنمط عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد طالبت الوثيقة المذكورة مؤسسات المساعدات الإنسانية أن تتجاوز في عملها الحدود التي سبق وصفها أعلاه.

وفي ظل التحليل الذي قدمناه، نشير إلى أن الجزء الأول من النقد المشار إليه يتناول ممارسات فرق المساعدات الإنسانية المحلية والتي تختصر عملها في حدود معالجة أعراض المشكلة دون تناول جذورها والمتمثلة في الممارسات والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية والعنصرية. فنظام العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يركز على تحسين الوضع الإنساني دون معالجة السياسات والممارسات غير الشرعية التي تؤدي إلى «خلق وضع إنساني صعب»، وبالتالي فإنها تقود إلى وضع يصبح فيه المجتمع الفلسطيني معتمدا «اعتمادا كلياً وبشكل دائم على المساعدات الإنسانية» (مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، 2002: 2). كما أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تعتبر هذا التركيز (الذي تقوم به مؤسسات المساعدات الإنسانية) «غير فعال أبداً في تلبية الاحتياجات الحقيقية» للفلسطينيين (المصدر السابق: 2).

36 Interview with a member of the local FAO office, Jerusalem, August 25th, 2011.

أما الجانب الآخر الذي تنتقده الوثيقة المذكورة، فيتناول الظروف التي قادت إلى بروز هذه الحالة، ويشير إلى أن التركيبة الهرمية لنظام العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو السبب الحقيقي الذي يمنع نجاح المبادرات التي يطرحها الداعون إلى توفير الحماية للفلسطينيين والساعون باتجاه خلق حالة من المحاسبة للمنتهكين لحقوق الإنسان والقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (المصدر السابق: 2). وتشير منظمات حقوق الإنسان المذكورة إلى أن العمل في قطاع توفير الحماية للفلسطينيين يتطلب قبل كل شيء موافقة ودعم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في الأراضي المحتلة مع ضرورة أن «يتبنى الأمين العام للأمم المتحدة كافة مبادرات العمل السياسي التي يمكن أن تبرز في الأراضي المحتلة لتوضع على أجندة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة» (المصدر السابق: 2). وهذا المنحى التنازلي، من الأعلى إلى الأسفل، حيث أن مبادرات توفير الحماية مرهونة بالأجندة السياسية للأمم المتحدة، يحول دون نجاح المؤسسات الفلسطينية في تحديد طبيعة العمل السياسي المنشود ليرافق مع العمل الاغاثي.

فشل نظام العمل الإنساني الذي تتبناه الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حماية حقوق الفلسطينيين ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما وجرائم الحرب التي اقترفتها. ومن أهم ما ورد في الوثيقة المذكورة، أنه وبعد الحرب الإسرائيلية على غزة، فإن الفريق المتحكم بعمل المؤسسات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقف في وجه محاولات الفلسطينيين «لمحاسبة إسرائيل على الدمار المقدر بمليارات الدولارات الذي ألحقته أمتها العسكرية بالملكات والبنية التحتية الفلسطينية» (المصدر السابق: 3). ومن أوضاع الأدلة على النفاق الذي تمارسه مؤسسات الأمم المتحدة، بادرت هذه المؤسسات في وقت لاحق، لمطالبة إسرائيل بتعويضات مالية عن الدمار الذي ألحقته الحرب بمقرات مؤسساتها في غزة (المصدر السابق: 3؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، 2010: 11).

بالنسبة للفلسطينيين، هم على يقين أن هناك حاجة لإرادة سياسية للضغط على إسرائيل ومحاسبتها على انتهاكاتهما، إلا أن ذلك مرتبط بمن يتم الضغط باسمهم ل يبدو جليا أن هناك هرمية تحكم الموضوع، والتي تتلاءم مع حقوق الفلسطينيين حيث لا يتم التعامل معهم بوصفهم أصحاب حقوق كاملة. ومن الأمثلة الواضحة جدا في هذا السياق، ما حدث خلال تشرين ثاني من العام 2011 من قيام وزارة الخارجية الفرنسية باستدعاء السفير الإسرائيلي للاحتجاج على هجمة جوية إسرائيلية على قطاع غزة أدت إلى إصابة أحد أفراد عائلة القنصل الفرنسي وسببت الإجهاد لزوجته (معا: 2011). ولم تأت تلك الخطوة من جانب الحكومة الفرنسية إلا بعد تعرض قنصلها للأذى المباشر بينما لا تزال صامته في وجه عمليات القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة.

وقد اعتمدت المنظمات الفلسطينية على تراكم عدد الضحايا وعلى الالتزام الأخلاقي للمؤسسات الدولية من اجل الضغط عليها لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما المتواصلة لحقوق الفلسطينيين الإنسانية، بدلا من الصمت أمام هذه الممارسات والذي يعتبر ضوءاً أخضرًا لإسرائيل للمضي في ممارساتها واضطهاد الفلسطينيين.

وقد أشارت المنظمات الفلسطينية في وثيقتها المذكورة، إلى ضرورة أن تشرع المؤسسات الإنسانية الدولية فوراً في قطع الطريق أمام إسرائيل لوقف جرائمها. وهذا سيمهد الطريق أمام المقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار وأمام الحركة الوطنية لتتشط. ومن بدهي القول هنا أن الحركة الوطنية ليست بحاجة للمزيد من الإعانات من المؤسسات الدولية والمنطق الاستعماري الذي يهيمن على عمل المؤسسات المانحة ومشاريع المنظمات غير الحكومية. وما تحتجبه الحركة الوطنية هو تماما ما أشار إليه كل من سوجو ودوتغ والمتمثل في خلق بيئة ملائمة

يمكن للحركة الوطنية أن تزدهر في ظلها وتصل إلى أوسع قاعدة ممكنة بدلا من المحاولات الرامية إلى تحديد مسار هذه الحركات وحتى الهيمنة عليها في بعض الأحيان (2010: 3).

تشكل محاولات المنظمات الفلسطينية للضغط على المؤسسات الدولية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خطوة ضرورية للشروع في الحوار بين الطرفين حول ما يحتاجه الفلسطينيون من مؤسسات المساعدات الإنسانية بوصفها من ابرز اللاعبين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في هذا السياق ولتحديد ما يحتاجه المضطهدون من الوكالات الإنسانية، من المهم الإشارة إلى أن المنظمات الفلسطينية تنتقد جوهر عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية. فقد انتقدت المؤسسات الفلسطينية نمط عمل المؤسسات الدولية الأبوي والذي يتعامل مع شعوب العالم الثالث بوصفها «ضحايا بحاجة للمساعدة» وطالبت بدلا من ذلك بالتعامل مع المضطهدين بوصفهم «أصحاب حق وعلى دول العالم ومؤسساتهم واحترامهم والدفاع عنهم» (سليم: 2011: 12). وفيما يخص محاولة الفلسطينيين لانتقاد نظام عمل المؤسسات الإنسانية بالرغم من فشل هذه المحاولات وعدم تحقيقها لأهدافها كما تشير انجريد جرادات، فإن من أهم القوى المحركة لها، وجود أساس للحوار بين الطرفين. ومع ذلك، وكما تشير جرادات، فإن الحوار مع المؤسسات الدولية يتطلب وقوف المؤسسات الفلسطينية على أرضية صلبة وخلق إستراتيجية متماسكة للحركة الوطنية الفلسطينية، إستراتيجية قادرة على حشد التضامن الدولي والضغط باتجاه تعزيز دور المؤسسات الدولية واللاعبين الدوليين في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين<sup>37</sup>.

### 4.3 المقاومة الناشئة: نضال القاعدة الجماهيرية وسيطرة مفهوم السيادة الغذائية

وكما اشرنا في مقدمة هذه الورقة، فإن المقاومة المهمشة موجودة وإن لم تكن مرئية بشكل كامل. واليوم، وفي مواقع عدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نجد أن المقاومة المناهضة للاستعمار تعود للبروز مجددا سواء من خلال النضال على مستوى القاعدة لحماية المزارعين وأراضيهم أو حركات التضامن مع مزارعي غور الأردن بالإضافة إلى التضامن مع الفلسطينيين في نضالهم ضد جدار الفصل العنصري. كما أن هذه الحركة الوليدة قد طورت مفهومها الخاص للسيادة الغذائية كرد على الفهم الضيق لمؤسسات المساعدات الإنسانية لمفهوم الأمن الغذائي وبالتالي تفكيك طبيعة برامج المساعدات الغذائية.

وفي الصفحات التالية، سنتناول الوكالة سالفة الذكر. وهنا أشير إلى أن الحركة الناشئة، باعتقادي، تشكل نموذجا لتنمية المقاومة والتي اقرب ما تكون إلى المشروع الوطني المقاوم. فهذه المحاولات تشكل محطة على طريق تعزيز الإستراتيجية الوطنية محاكاة لنموذج الانتفاضة الأولى ومحاولة إعادة نسج شبكات العلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع الفلسطيني والتي تعرضت للتدمير خلال تسعينات القرن الماضي بعد بدء عملية سلام أوسلو. وبالاعتماد على نموذج المؤسسات العاملة في الزراعة وفي الحركة الشعبية في غور الأردن، سأتبث أن الحركة الوليدة ترفض مبدأ العمل الخيري وتحاول الربط ما بين الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والجمود والنضال الوطني من جهة، ومن الجهة الأخرى، العمل على خلق رؤية وطنية تقدمية تؤكد على ضرورة العمل على حماية الأراضي من الاستعمار وربط ذلك باحتياجات المزارعين الصغار. وتتجذر هذه الرؤية في أوساط المجموعات القاعدية

37 Interview with Ingrid Jaradat, ibid.

والتي تؤكد أن الأفراد هم الوكلاء ومصدر القوة الذين تبني عليهم هذه الحركة. وتسعى إلى تعزيز التوازن النفسي الاجتماعي في أوساط الأفراد مما يمنحهم القوة الكافية للتصدي للاضطهاد وفكفكة بنائه (فاشة، 1989: 558). وفي الواقع، فإن هذه المنظمات نجحت في خلق نظام بديل للمساعدات الغذائية يحفظ للمتلقين كرامتهم، إضافة إلى كونها تشكل وكالة يمكن للأفراد الاعتماد عليها وتعيد إيقاظ وعيهم السياسي.

وهنا نشير إلى أن مفهوم دي كالفاريو حول التحرير الجزئي، يمكن أن يشكل مدخلا مفيدا لفهم الحركة الشعبية التي أخذت تتبلور في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن التحرير الجزئي لا يعني بالضرورة نهاية النضال، بل على العكس يعني بداية لعملية النضال من أجل التحرير، حيث انه وفي الظروف الاعتمادية، فإن الانتصارات الجزئية تقود إلى «بروز شعور بالحرية» والتخلص من الشعور بالاغتراب والذي يترافق دوما مع حالة الخضوع لهيمنة الآخرين (2006: 183). وهذه العملية تسمح للمضطهدين، والذين تم تحويلهم إلى أفراد عاجزين لفترة طويلة، بالعودة إلى وضعهم الإنساني الطبيعي والعودة إلى النضال ضد الظلم والاضطهاد. وتبدو هذه الحالة جلية للعيان حاليا، وقد وصف خضيرات دور هذه الحركة في غور الأردن قائلًا:

«نحاول أن نعيد للناس الثقة بذاتهم وأنهم قادرون على إحداث التغيير وإعادة إيمانهم بمقاومتهم الوطنية وكذلك تعزيز قدراتهم لتغيير ظروفهم المعيشية حيث نسعى لتحقيق ذلك من خلال محاولاتنا لتعبئة المجموعات المستهدفة»<sup>38</sup>.

«وهناك أيضا فكرة شبيهة بين الفاعلين والمؤسسات العاملة على تطوير المزارعين القاعديين. من جانبه، يشير أبو سيف، من اتحاد لجان العمل الزراعي، أن منظمته تسعى لوقف عملية الفكفكة التي تقوم بها سلطة المؤسسات الإنسانية، من خلال إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية الممثلة للمزارعين وتعزيز دورهم في الدفاع عن حقوقهم».

«نحن نتعامل مع المزارعين بطريقة مختلفة تماما، فتحسن لا نقدم لهم مساعدات. وإذا ما بادرنا إلى دعم مشروع ما، فعلى المزارعين أنفسهم تقديم مساهمة في مثل هذا المشروع، سواء كانت مساهمة عينية أو نقدية. إلا أننا في النهاية نسعى لدعم نضال هؤلاء المزارعين. رؤيتنا تقوم على حماية الأراضي وضمان توفر دخل للمزارعين، (بالتالي نضمن صمودهم في أراضيهم) كما ندعم نضالهم العادل للوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه اللازمة وكذلك البذور لزراعة الأراضي».

ويمضي أبو سيف في حديثه ليصف مؤسسته بشكل اقرب ما يكون إلى الحركة حيث يشير إلى أنهم يحققون بعض الانجازات هنا وهناك من خلال استصلاح الأراضي. وأضاف أن الاتحاد والمزارعين، استصلحوا ما يقرب من 2500 دونما في منطقة الخليل في الفترة ما بين 2008 - 2010. وهذه المساحة لا يستهان بها، ويلاحظ أن المستوطنين اليهود استفزهم الموضوع فشنوا حملة شرسة على المزارعين والاتحاد. وكما ورد على لسان أبو سيف، فإن المزارعين الفلسطينيين «يتنعمون من هذه الأرض ويحمونها»<sup>39</sup>.

ومن خلال هذه الأعمال المباشرة، يبدو جليا أن هذه المؤسسة تعمل وكأنها حركة منخرطة في النضال الجزئي للدفاع عن حق السكان الأصليين في السيطرة على أراضيهم. إضافة إلى ذلك، يعمل اتحاد لجان العمل الزراعي على دعم

38 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

39 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

صمود المزارعين المهدهدين بالترحيل من خلال توفير حلول طويلة الأمد لمشاكلهم مما يمكنهم من البقاء في أراضيهم.

ومن الأمثلة على ما سبق أيضاً، يشير أبو سيف إلى أن مؤسسته قامت بتشكيل تعاونية وبناء مصنع للبذور في غور الأردن ليوفر لقطعان المواشي الأعلاف المطلوبة (كما أن الاتحاد عمل على تخفيض أسعار الأعلاف)، وبالتالي:

«بدلاً من تقديم مساعدات مؤقتة، فإننا نقدم حلولاً على المدى البعيد من خلال بناء مثل هذا المصنع، فقد استطاع المزارعون الحصول على الأعلاف على مدار العام (والتي في العادة ترتفع أسعارها) بأسعار منخفضة. بالتالي، نجح المزارعون في إدارة تعاونيتهم والصمود على أراضيهم»<sup>40</sup>.

وهناك مؤسسات أخرى، كمرکز معا، تتبنى نفس المنهج النضالي القاعدي لدعم صمود المزارعين الفلسطينيين على أراضيهم، كما يشير سامي خضر:

«التنمية تحت الاحتلال تحد كبير للغاية حيث ما من سبيل لتحقيقها دون السيطرة الكاملة على الأرض والموارد الطبيعية، إلا أننا نناضل في بعض القضايا الجزئية. فبدلاً من تقديم المساعدات الغذائية نعمل على تمكين المزارعين لتحقيق حالة من الاعتماد عن الذات مما يعزز من نضالهم وصمودهم على أراضيهم».

وكما هو اتحاد لجان العمل الزراعي، فإن مرکز معا يعمل أيضاً في مجال استصلاح الأراضي حيث يشير سامي خضر إلى هذه القضية قائلاً:

«استصلاح عشرة دونمات فقط قادر على توفير دخل ما بين 3000 - 4000 شيكل للمزارع، أما إذا قدمت له سلة غذاء، فإن ذلك يعني أنني أسد رمقه ليوم واحد فقط، وبالتالي فلا قيمة لما افعله. من هنا، جاء تركيزنا على استصلاح الأراضي حيث نعمل مع شبكة عريضة من المزارعين ونقوم كذلك بمساعدتهم على تسويق منتجاتهم»<sup>41</sup>.

مثل هذه المؤسسات، تسعى لتقديم بدائل لنمط المساعدات الإنسانية الذي يفك المجتمع. فمن خلال العمل مع المزارعين البسطاء من القاعدة، نجد هذه المؤسسات تسعى للربط بين الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للفلاحين وبين نضالهم لاستعادة كرامتهم إلى جانب النضال الوطني ضد الاستعمار. وتشكل هذه الأمثلة بدائل هامة كون المؤسسات المعنية أخذت تطبيق برنامجاً للتدخل مع المزارعين الفلسطينيين يتشابه مع النموذج الشعبي الذي ساد خلال الانتفاضة الأولى، وتعرض للتفكيك بعد توقيع اتفاقية أوسلو التي سعت للحد من عملية تسييس العمل المجتمعي.

وبالإضافة إلى النضال الجزئي سالف الذكر، نجد أن اتحاد لجان العمل الزراعي قد تبني مفهوم السيادة الغذائية كجزء من عملية خلق رؤية سياسية لعمل هذه المؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية. وعبر سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في العامين 2010 و2011 ومن خلال دعوة المؤسسات المختلفة لتوقيع وثيقة مبادئ عامة لتبني مفهوم السيادة الغذائية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يسعى لخلق نموذج بديل يبدأ من القاعدة (انظر/ ي على سبيل المثال: ماس، 2010: 1؛ اتحاد لجان العمل الزراعي، 2011). ويسعى هذا النموذج للرد على النمط المهيمن لسياق المساعدات الإنسانية السائد حالياً والتميز بالحيادية والابتعاد عن السياسة والترويج للاقتصاد المتمحور

40 Ibid.

41 Interview with Sami Khader, ibid.

حول «الأمن الغذائي». أما مفهوم السيادة الغذائية فيسعى لاستبدال هذا النسق الضيق للعمل والقائم على تقديم المساعدات للأفراد حيث يسعى للعمل ضمن إطار حماية الحقوق العامة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحمايتها من الخطر الاستعماري الإسرائيلي، حيث ينطلق أي نشاط له من قاعدة أن هناك حقوقاً للفلسطينيين لا بد وأن تحترم، ويسعى هذا التوجه أيضاً لمقارعة ممارسات الاستعمار وحماية حق الفلسطينيين للسيطرة على أراضيهم ومصادرهم (ماس، 2010: 1).

من خلال تطبيق هذا النظام، نجد أن اتحاد لجان العمل الزراعي يعمل على الرد على التوجه التفكيكي لنسق المساعدات الإنسانية، وسعي هذا النسق لتجنب طرق الجوانب السياسية ويقدم رؤية بديلة طويلة الأمد والتي تعيد نسج الروابط بين حقوق العائلات في الحصول على الغذاء والإنتاج المحلي وحق السكان الأصليين في السيادة.

يشكل مفهوم السيادة الغذائية نموذجاً مميزاً يعكس توجهها فكرياً تقدمياً ويشير بوضوح إلى كيف يمكن للرؤى البديلة أن تنتقل من مكان لمكان. فقد استوحى اتحاد لجان العمل الزراعي مفهوم السيادة الغذائية من الحركة العالمية للفلاحين *La Via Campesina* والتي تضم في عضويتها ما يزيد عن المائتي مليون فلاحاً من شتى دول العالم وتسعى للدفاع عن استمرارية المزارع الصغيرة وتروج للعدالة الاجتماعية في ظل اتساع نطاق سياسات النيوليبرالية<sup>42</sup>. وكانت الحركة قد تناولت للمرة الأولى مفهوم السيادة الغذائية في العام 1996 أمام قمة الغذاء العالمي كبديل لسياسات النيوليبرالية الزراعية لمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. أما تعريف الحركة للسيادة الغذائية فتتص على حق الأفراد في الحصول على الغذاء، حقهم في حماية نظامهم الغذائي الزراعي، وحقهم في السيطرة على أراضيهم ومواردهم الطبيعية وذلك بدلا من جعلهم ضحايا لمنافع الشركات المختلفة<sup>43</sup>. وهناك حركات أخرى عرفت هذا المفهوم كما يلي:

«مفهومنا للسيادة الغذائية هو حق الأفراد لتطبيق سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة لضمان استمرارية الإنتاج وكذلك استهلاك وتوزيع الغذاء مما يضمن حق جميع أفراد الشعب في الغذاء» (الشبكة العالمية لمؤسسة إدارة المشاريع، 2003: 166).

من خلال تبني هذه الإستراتيجية في السياق الفلسطيني، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يسعى لتحدي ورفض نظام المساعدات الإنسانية والذي يعتبر أن التزايد المضطرد في عدد الفلسطينيين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الغذائية، ليس إلا مشكلة قصيرة الأمد. وكرد على ذلك ومن خلال حشد الدعم الجماهيري لمفهوم السيادة الغذائية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يصر على أن «الأمن الغذائي» لا يمكن أن يتحقق إلا إذا «استطاع الفلسطينيون ممارسة سيادتهم على المصادر الغذائية والمصادر الطبيعية في وطنهم» (ماس، 2010: 1).

وبدلاً من المساعدات المجزأة والمساعدات الغذائية، فإن الإستراتيجية البديلة تتطلب حالة دائمة من الحراك ودعمها والنضال من أجل ضمان حق الفلسطينيين بالسيادة على مواردهم الطبيعية. وكما هو حال فيا كامبيسينا

42 The UAWC's has observer status in the movement. For more on La Via Campesina see: [http://www.viacampesina.org/en/index.php?option=com\\_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44](http://www.viacampesina.org/en/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44) [accessed January 2012]

43 The UAWC's has observer status in the movement. For more on La Via Campesina see: [http://www.viacampesina.org/en/index.php?option=com\\_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44](http://www.viacampesina.org/en/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44) [accessed January 2012]

في النضال المتواصل، فإن رؤية اتحاد لجان العمل الزراعي تقوم على ضرورة النضال المتواصل لحماية الكرامة وتحقيق الانجازات الجزئية وتحقيق حق تقرير المصير (2006: 183-182) للوصول إلى السيادة الغذائية والنضال للتأكيد على:

من حق المزارعين الفلسطينيين اخذ القرار حول ما سيزرعونه ومتى يزرعون ومن حقهم حماية أراضيهم وكذلك حق الوصول إلى هذه الأراضي بطريقة آمنة، ناهيك عن التمتع بالحق الكامل للاستفادة من مصادر المياه التي تزرع بها أراضيهم (ماس، 2010: 1).

في ضوء ذلك، يبدو واضحاً أن توجه اتحاد لجان العمل الزراعي من اجل حشد الدعم الجماهيري لمفهوم السيادة الغذائية يشكل تدخلاً سياسياً في غاية الأهمية يسعى لخلق نقلة في الوعي الفلسطيني لمواجهة آثار فصل النشاط الإنساني عن السياسي الذي يميز نظام عمل المؤسسات الإنسانية ونمط المساعدات المقدم للفلسطينيين. فهذا التوجه يؤكد أن توفير الأمن الغذائي للفلسطينيين ليس متاحاً إلا عبر ضمان استمرارية الإنتاج الغذائي المحلي ومواصلة النضال لحماية الأراضي ومصادر المياه وحق الفلسطينيين في الوصول إليها.

والتدخل سالف الذكر يحمل أهمية أخرى تكمن في حقيقة انه يساهم في إعادة تشكيل الرؤية الوطنية الفلسطينية والتي تعطي الإنتاج الزراعي دوراً مركزياً وتولي أهمية قصوى لحماية الأرض والحاجة لتطوير نظام محلي للإنتاج الغذائي. وتتجلى أهمية مثل هذا التوجه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى التهميش الذي يعانيه قطاع الزراعة في ظل السياسات النيوليبرالية التي تبنتها السلطة الفلسطينية والتي تعطي الأولوية في الدعم لرؤوس الأموال الكبيرة.

وهناك عدد آخر من المؤسسات التي تناولت هذه القضية إذ أشارت إلى أن نصيب قطاع الزراعة لم يتعد 3.1% من موازنة السلطة ضمن خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، في الوقت الذي ذهب فيه ما يزيد عن 60% من الموازنة المذكورة لقطاع الأمن (STW, 2009). أما حملة أوقفوا الجدار، فقد وصفت السياسات الإسرائيلية بحق المزارعين الفلسطينيين بوصفها «حرباً دائمة ضد المزارعين الفلسطينيين وضد السيادة الغذائية الفلسطينية» (المصدر السابق).

وعداً عن ذلك، فقد أشارت الحملة المذكورة إلى أن اغلب المشاريع التي نفذت في خطة الإصلاح والتنمية والتي لم تتناول ضرورة مقارعة الاحتلال، قد تجاهلت، أو حتى دمجت، البنية التحتية للاحتلال والاستيطان في مشاريعها الزراعية (المصدر السابق).

في الوقت عينه، إستراتيجية السلطة لزيادة حجم الصادرات ودعم رؤوس الأموال الضخمة شجع ظهور قطاعات الأعمال الكبيرة مما هدد الإنتاج المحلي للغذاء واطفأ قدرات المزارعين الصغار، حيث تماشت هذه الإجراءات والسياسات مع ممارسات الاحتلال إذ تشجع المزارعون الصغار للبحث عن فرص عمل في المشاريع الكبيرة وترك أراضيهم (المصدر السابق).

في ظل هذا السياق، وفي ظل كون سياسات السلطة الفلسطينية تدمر الفاعلية المحلية لإنتاج الغذاء والاعتماد على الذات مما يهدد صمود المزارعين الفلسطينيين على أراضيهم، تتجلى أهمية ما يقوم به اتحاد لجان العمل

الزراعي. فعمل الاتحاد على استقطاب الدعم الجماهيري لشعار السيادة الغذائية، بشكل محاولة لفتح الباب أمام بروز رؤية وطنية تقدمية بديلة قائمة على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق المزارعين الصغار مما يعيد للأرض مركزيتها في النضال الوطني التحرري. ويأتي تدخل اتحاد لجان العمل الزراعي في الوقت الذي يسعى فيه القطاع الخاص للانخراط في الصناعات الغذائية (الأيام، 2011). من هنا، نجد أن هناك محاولة لتعزيز نظام العمل الإنساني والذي سعت هذه الورقة لإظهاره بوصفه جزءاً من المشكلة كونه يعمل على إدارة شؤون الأفراد بوصفهم سلبيين وكذلك العمل على تدمير وكالتهم الوطنية مما يجعلهم فريسة لممارسات الاستيطان والاستعمار. وهنا تبدو أهمية الرؤية الوطنية البديلة جلية للغاية، الرؤية القائمة على أساس تحقيق السيادة الغذائية.

#### 4.4 تحديات التضامن

في ضوء الاستعراض السابق والذي حاولت فيه أن أشير بالبنان إلى المواقع والظروف التي عادت فيها الوكالة الفلسطينية المناهضة للاستعمار إلى الظهور مجدداً، أود الانتقال لتناول حركة التضامن من زاوية التحديات التي تواجهها أولاً، ومن زاوية الشروط الواجب توفرها من أجل نجاح مثل هذه الحركة ثانياً. ونلاحظ حالياً أن مبدأ التضامن قد عاد للظهور مجدداً في إطار النضال الفلسطيني من خلال حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل واتساع نطاق حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. فالتضامن بمفهومه البسيط كما اشرنا سابقاً، يعني بناء شكل جديد للعلاقة مع الاستعمار والسكان الأصليين في العالم الثالث. كما أنها ترفض مبدأ أن تكون أوروبا هي مركز العالم والعلاقة الفوقية ما بين الأنا الغربية وغير الغربية وتسعى لخلق علاقة مختلفة تتجاوز حدود تقديم المساعدات فقط وتلقيها كطرفين لهذه العلاقة. ويبدو مبدأ التضامن عظيم الأهمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سعي الفلسطينيين لتطوير رؤية وطنية فلسطينية تنموية مقاومة للاستعمار.

ونشير هنا إلى أن التضامن يتطلب توفر ثلاثة شروط أساسية: تحدي التوجه القائم على فكرة أن هناك من يتصرف نيابة عن غيره، تفكيك العلاقة الاستعمارية الفوقية والممارسات العنصرية، وأخيراً يتطلب إنشاء علاقة مع المضطهدين تقوم على مبدأ تشارك المبادئ السياسية والتوجه للانخراط في النضال ضد الاستعمار لتحقيق العدالة ومواجهة أية مخاطر تترتب على ذلك. وفيما يلي، سأتناول كل شرط من هذه الشروط على حدة وسأتناول ما يترتب على التضامن من دور في تحقيق التنمية.

الشرط الأول للتضامن يتمثل في ضرورة رفع وعي العاملين في الوكالات الداعمة للعالم الثالث أن ما يقومون به ليس بهدف تطوير ومساعدة المضطهدين. فإبسط متطلبات التضامن تتمثل في ضرورة التوقف عن التعامل مع المستهدفين بوصفهم بلا حول ولا قوة والتعبير عن احتياجاتهم أو السعي لاستهدافهم بمشاريع لم يكن لهم القرار في اختيارها وتنفيذها (كارمن، 1996: 2). كما أن التضامن يجب أن يقوم على حقيقة أن ما من مصلحة لدى المضطهدين لتتميتهم أو إطعامهم من قبل المؤسسات الإنسانية كونهم قادرين على القيام بذلك بأنفسهم (المصدر السابق: 52). ما يحتاجه المهمشون والمستغلون (بفتح الغين) في العالم الثالث هو الإقرار بوجود القوى المادية وحالة الهيمنة (والتي تشكل منبع الاضطهاد الذي يتعرضون له) كمقدمة قبل الخوض في أي نقاش حول التنمية ورسم مسار لها.

التضامن يتطلب الاعتراف بالحقوق السياسية للأفراد أينما تواجدوا والتنازل عن الشعور بأن المتضامن يعمل انطلاقاً من كونه شخص (كريم النفس) (المصدر السابق: 52) بل التعامل مع الآخرين مهما كانت ظروفهم سواء كأفراد أو مؤسسات بوصفهم أصحاب حق والعمل على تفكيك مباني القوة المهيمنة لتجنب المساهمة غير المباشرة في إعادة إنتاج نظام الهيمنة بأشكال جديدة. بالتالي، فالمطلوب هو رفع وعينا بالمواقع التي نحتلها ضمن السياق الإنساني والانتباه لأدوارنا اتجاه الآخرين واتجاه أنفسنا.

ثانياً، وانطلاقاً مما سبق، فإن التضامن يتطلب مواجهة كافة السلوكيات الاستعمارية مهما كانت والتخلص من الشعور بمركزية الأوروبي والأمريكي في العالم لوضع حد للشعور الذي يهيمن على الغربيين بالتفوق على الشعوب الأخرى (اريكسون باز، 2005: 111-110).

مما سيسمح لهم برؤية الأمور من زاوية مختلفة ويمكنهم من الحكم على الأمور من جانب آخر والاطلاع على الأوضاع الحقيقية للآخرين. وهذا يقود إلى تحدي حالة الصمت المهيمنة على الأوروبيين ويدفعهم للانتباه لحقوق الشعوب المضطهدة والعمل على حماية هذه الحقوق. في هذا السياق، نجد أن رؤية حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية تدعو جميع الفاعلين إلى الاستماع للمطالب السياسية للمضطهدين وتبني هذه المطالب وتحمل عبء النضال من أجل الحرية والعدالة وليس الإملاء على المضطهدين ما يحتاجونه أو ما يجب أن يقوموا به. وكانت هذه الحملة قد نجحت في تطوير مفهوم «مبدأ التضامن» وقد يكون من المفيد هنا تناول أحد الأمثلة التي توضح المعنى المقصود من ذلك، فقد قام مجموعة من اليهود الإسرائيليين من اليسار الصهيوني بالانضمام إلى حملة المقاطعة الفلسطينية، إلا أن بعضهم سعى لقصر النضال الفلسطيني ضد الممارسات العسكرية لاحتلال الإسرائيليين في مناطق العام 1967 دون تناول النظام العنصري الإسرائيلي بشكل شمولي (الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية، 2010).

من خلال مثل هذا التدخل، نجد أن اليهود الإسرائيليين لا يسعون فقط للاملاء على الفلسطينيين الأهداف التي يجب أن يتبنوها، بل يسعون في الوقت عينه للمحافظة على الامتيازات الفردية التي يتمتعون بها في ظل النظام الاستعماري الإسرائيلي الشامل. إلا أن مبدأ التضامن يقتضي هنا احترام توجهات الفلسطينيين والإقرار بحق الجماهير الفلسطينية في تحديد أولوياتها وأهدافها واستراتيجياتها لحماية الحقوق الفلسطينية في ظل القانون الدولي الإنساني (الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية، 2010). وقد لا يروق هذا التوجه للمتضامنين اليهود أو العاملين في الوكالات الراغبة في تقديم المساعدة للفلسطينيين ولنضالهم. إلا أن التضامن الحقيقي يعني القدرة على تحدي اهتماماتنا الفردية والمضي قدماً لتبني اهتمامات الآخرين والسعي لتحقيق العدالة بأي ثمن. وفي حالة اليهود الإسرائيليين الداعمين للحملة، فإن هذا يعني الاستعداد للتنازل عن الامتيازات التي منحها إياهم النظام الاستعماري من أجل الحرية والعدالة والمساواة للجميع.

وأخيراً، يتطلب التضامن العمل على إعادة نسج علاقة مختلفة مع المضطهدين في العالم الثالث، بمعنى ضرورة إنشاء مثل هذه العلاقة على أساس المبادئ السياسية المشتركة والإقرار بأهمية العدالة والحرية والمساواة، والأهم على الإطلاق، الاستعداد للنضال من أجل تحقيق هذه الأهداف مهما كانت المخاطر المحدقة بذلك (سليم، 2004؛ الحقوق الإفريقية، 2004).

وهذه الممارسات لا تعني أن على المتضامن أن يعمل من خلال إطار التفكير المنطقي المحدد أو مشاريع المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المانحة. فالتضامن يعني ضرورة إعادة التفكير بشكل خلاق لتجاوز حدود منطق الهيمنة الذي يحكم عمل المؤسسات الإنسانية التنموي حاليا والتركيز على توفير كافة الإمكانيات التي تسمح للمضطهدين بمواصلة نضالهم من أجل الحرية والاستقلال. بالتالي، يجب أن نعمل على الدمج ما بين العمل التنموي والتضامن مع المضطهدين حيث أن حركة التضامن يمكن أن تشكل الممثل الحقيقي لاحتياجات المضطهدين السياسية. وهذا يتطلب مبادرة الأفراد العاملين في المؤسسات التنموية التمرد على الإجراءات والأنماط التي تحكم أداء مؤسساتهم. أو بناء التحالفات من أجل فتح الآفاق للتضامن ليرافق ذلك مع الأنشطة التنموية بغية العمل على تحقيق العدالة وحماية حقوق المضطهدين والإقرار بهذه الحقوق ضمن منظومة القانون الدولي الإنساني.

ولكن، ما هي الأمثلة العملية التي يمكن أن تعبر عن ذلك؟ فمن جهة، ضرورة إعادة التفكير في التنمية واخذ المخاطرة في الانخراط في النضال من أجل الحرية والعدالة، حيث يشكل تدخل الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل توفير الحماية للفلسطينيين، مثالا واضحا على هذا التوجه. فالأونروا يجب أن تبادر للعمل على حماية حقوق اللاجئين والضغط على إسرائيل لتفكيك جدار الفصل العنصري الذي أقامته على الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما كيف يمكن للفاعلين التنمويين المخاطرة والانخراط في النضال، فإن الطريقة الأمثل بالنسبة لهم تتمثل في ضرورة وضع حد لتواطئهم مع الممارسات الاستعمارية والعنصرية الإسرائيلية، وكذلك وقف دعمهم المباشر أو غير المباشر للأنشطة الاقتصادية مع المستعمرات اليهودية أو الشركات الاستعمارية الإسرائيلية أو الشركات العسكرية والتي تهيب البنية التحتية والأدوات اللازمة لممارسة الاضطهاد (البرغوثي، 2011). كما يمكن للأفراد والمؤسسات الانضمام إلى حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل وهي حملة دولية تهدف إلى الضغط على إسرائيل لوضع حد لنظام الاستعمار والتمييز العنصري الذي تمارسه بحق الفلسطينيين. التضامن لا يعني توفير التمويل وزيادة الدعم والمساعدات، بل يتعلق أولا وأخيرا بتوفير إرادة سياسية والاستعداد لأخذ الخطوات اللازمة لمناهضة الظلم والعمل على نشر العدالة. وهذا بعد ذاته هو البداية لإعادة صياغة العلاقة مع المضطهدين.

## 5. خلاصة

استعرضت هذه الورقة نظام المساعدات الإنسانية التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، مع التركيز على برنامج الغذاء العالمي. كما أن الورقة ركزت على تحليل العلاقة ما بين الاستيطان الاستعماري وسلطة المساعدات الإنسانية وتفكيك وكالة المصطهدين. ومن أجل تقديم وصف دقيق لهذه الحالة، بدأنا بنقاش فلسفة المساعدات الإنسانية وجذورها السياسية وتناولت الازدواجية التي تميز عمل المؤسسات الإنسانية. فمن جهة، هناك التوجه السياسي المحافظ والذي يخشى أي تغيير سياسي راديكالي، ومن الجهة الأخرى هناك التوجه الأبوي لمؤسسات المساعدات الإنسانية والذي لا يقر بحق المصطهدين بالتعبير عن أنفسهم وحقوقهم. وبعد استعراض تعاطي المؤسسات الإنسانية مع الواقع الاستعماري، فقد أشرت إلى أن تدفق المساعدات الهائلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2003 خلق وضعاً سياسياً جديداً بحيث باتت الحياة الفلسطينية محاصرة من كافة الجوانب وتم الزج بالتجمعات الفلسطينية في غيتوهات وباندوستانات بحيث باتت الأراضي الفلسطينية المحتلة عبارة عن سجن ضخم مفتوح. وبدلاً من الإقرار بوجود مثل هذا الخطر السياسي على حياة الفلسطينيين، فإن المساعدات الإنسانية قد سعت إلى إلغاء الطابع السياسي لهذه الأزمة والتعاطي معها بوصفها أزمة إنسانية ليس إلا ليشكل ذلك غطاءً للممارسات الاستعمارية التي تقوم بها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وباتت المؤسسات الإنسانية تلقي باللوم على النظام البيروقراطي كسبب للازمة وليس على الحالة الاستعمارية كجذر للمشكلة.

كما تناولت الورقة آثار سلطة المساعدات الإنسانية على المصطهدين. فقد استهدفت المساعدات الإنسانية المجموعات الأكثر تضرراً من الممارسات الاستيطانية الاستعمارية حيث أن منطق التدخل مع هذه المجموعات يقود في المحصلة إلى إضعافها وتصبح عاجزة عن مواجهة العنف الذي تمارسه القوى المهيمنة ضدها (كوثري، 2002: 143). وقد أشارت الورقة إلى أن المساعدات الغذائية تؤدي إلى تفكيك الوكالة المقاومة للاستعمار، وتجبر المصطهدين على الظهور بمظهر الضحايا من أجل أن يصبحوا مؤهلين للحصول على المساعدات الإنسانية، وبالتالي يتم التعامل معهم بوصفهم أعداداً من الأفراد ممن يحتاجون للمساعدة وبالتالي يتم القضاء على دور وكرالهم الوطنية المناهضة للاستعمار والقضاء على الإرادة الجماعية في أوساطهم كون التعامل معهم يتم على أساس فردي.

من جهة أخرى، قمنا عبر صفحات هذه الورقة، برسم خارطة لعدد من البدائل الممكنة لمثل هذا النظام. فمن جهة، قامت المؤسسات الإنسانية بتبني مقاربة الحقوق والتي تسعى للتركيز على نقاط القوة والحقوق. ومن جهة أخرى، قامت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بالضغط على مؤسسات المساعدات الإنسانية مطالبة إياها بالتوقف عن العمل فقط من أجل تحسين الظروف المعيشية للمصطهدين ومساعدتهم على تحمل أعباء الحياة في ظل الاستعمار بدلاً من العمل على الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لممارساتها الاستعمارية والعنصرية. إلا أن كلا الإستراتيجيتين بلا فعالية إذا لم يكن هناك إرادة لدى الفاعلين الخارجيين للضغط على إسرائيل لوضع حد لممارسات الاضطهاد والاستعمار بحق الفلسطينيين. كما تناولت الورقة أيضاً بروز وكالة وطنية

مناهضة للاستعمار تسعى ل طرح رؤىة وطنية بديلة ترفض المساعدات الخيرية والمساعدات الغذائية وتعيد القدرة للفلسطينيين للاعتماد على ذاتهم والصمود في وجه الاستعمار. وهذه الوكالة تعمل حاليا على تطوير رؤىة وطنية بديلة تعيد الاعتبار للمشروع الوطني ككل. وفي ظل الآثار السلبية لنظام المساعدات الإنسانية ومن اجل تعزيز دور الوكالة الفلسطينية الوطنية الناشئة والمناهضة للاستعمار، فإن الورقة تدعو إلى ضرورة أن يتم استبدال المنطق التفكيكي للمساعدات الإنسانية بمبدأ التضامن الدولي مع الفلسطينيين. التضامن يتطلب من الفاعلين تغيير سلوكهم وإنشاء علاقة قائمة على أساس مختلف مع المضطهدين، علاقة تقوم على المبادئ السياسية المشتركة وبالتالي فإن هؤلاء الفاعلين مستعدون للمغامرة بالانخراط في النضال ضد الاستعمار.

- African Rights (1994). "Humanitarianism Unbound? Current Dilemmas Facing Multi-Mandate Relief Operations in Political Emergencies." Discussion Paper No. 5. London: African Rights.
- Agamben, Giorgio (1998). *Homo sacre: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford: Stanford University Press.
- Al Ayyam (2011). "Businessmen Insist on the Necessity of Strengthening the Co-operation between the World Food Programme and the Private Sector." Al Ayyam, December 12, 2011.
- APM World Network (2003). "People's Right to Produce, Feed Themselves and Exercise their Food Sovereignty." *Another World is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum*. William F. Fisher and Thomas Ponniah (eds). Nova Scotia: Fernwood Publishing.
- Benhabib, S. (1990). "Epistemologies of Postmodernism: A Rejoinder to Jean-Francois Lyotard." In. L. J. Nicholson (ed.), *Feminism/Postmodernism*. New York: Routledge.
- Barghouti, Omar (2011). "Resistance as an Indispensable Component of Development under Colonial Conditions" *Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Case Study*." Working Papers Series. Centre for Development Studies: Birzeit University.
- Brauman and Rony Weizman (2011). *Eyal "Humanitarian Support: Planning Emergency: Rony Brauman and Eyal Weizman in Conversation"*.
- <http://www.mara-stream.org/think-tank/humanitarian-support-planning-emergency-rony-brauman-and-eyal-weizman-in-conversation/> [accessed January 2012]
- Calhoun, Craig (2008). "The Imperative to Reduce Suffering: Charity, Progress, and Emergencies in the Field of Humanitarian Action." Michael Barnett and Thomas G. Weiss (eds). *Humanitarianism in Question: Politics, Power, Ethics*. Ithaca: Cornell University Press.
- Carmen, Raff (1996). *Autonomous Development Humanizing the Landscape: An Excursion into Radical Thinking and Practice*. London: Zed Books.
- Dakkak, Ibrahim (1988). "Development from Within: A Strategy for Survival." George T. Abed (ed). *The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation*. London: Routledge.
- De Carvalho, Horacio Martins (2006). "The Emancipation of the Movement of Landless Rural Workers with the Continual Movement of Social Emancipation." Boaventura de Sousa Santos (ed). London" Verso.
- Dick, Harold (1988). "Towards a Strategy for Development: Empowerment and Entrepreneurship." George T. Abed (ed). *The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation*. London: Routledge.
- Eriksson Baaz, Maria (2005). *The Paternalism of Partnership: A Postcolonial Reading of Identity in Development Aid*. London: Zed Books.
- Fasheh, Munir (1989). "Al-Intifada and a New Education." Nasser Aruri (ed). Oc-

cupation: Israel over Palestine. Belmont: Association of Arab-American University Graduates Inc.

- Fassin, Didier (2010). "Heart of Humanness: The Moral Economy of Humanitarian Intervention." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). *Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions*. Pennsylvania: Zone Books.
- Feldman, Ilana (2009). "Gaza's Humanitarian Problem." *Journal of Palestine Studies*, 38(3).
- Ferguson, James. 1994. *The Anti-Politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Foucault, Michel (1990). *The History of Sexuality Volume 1: An Introduction*. Translated by Robert Hurley. London: Penguin Books.
- Giacaman, Rita, Yoke Rabaia, Viet Nguyen-Gillham, Rajaie Batniji, Raija-Leena Punamaki and Derek Summerfield (2011). "Mental Health, Social Distress and Political Oppression: The Case of the Occupied Palestinian Territory." *Global Public Health*, 6(5).
- Hyndman, Jennifer (2000). *Managing Displacement: Refugees and the Politics of Humanitarianism*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Susanne Jaspars and Sorcha O'Callagan (2010). *Challenging Choices: Protection and Livelihoods in Conflict*. London: Overseas Development Institute.
- Kadri, Ali (2011). "Another Famine in the Horn of Africa: Putting Hunger in Context." Centre for Research on Globalization, August 2011. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=25972> [accessed February 2012]
- Kanafani, Nurman and Samia Al-Botmeh (2008). "The Political Economy of Food Aid to Palestine." *The Economics of Peace and Security Journal*, 3(2).
- Khalidi, Raja (2011). Conference paper "The Palestinian National Development Plan 2011-2013: What it is, What it isn't, and What it Should be." *Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Initiating Debate on Alternatives Approaches*. Centre for Development Studies, Birzeit University, June 2011.
- Kothari, Uma (2002). "Power, Knowledge and Social Control in Participatory Development." Bill Cooke and Uma Kothari (eds). *Participation: The New Tyranny?* London: Zed Books.
- Mamdani, Mahmood (2008). "The New Humanitarian Order." *The Nation*, September 29, 2008.
- MAAN (2011). "France Summons Israeli Ambassador over Gaza Raid." MAAN, November 16, 2011.
- MAS (2010). *Food Security Bulletin*, Issue 4, summer 2010, Ramallah: MAS.
- MAS (2011). *Food Security Bulletin*, Issue 5, winter 2011, Ramallah: MAS.
- Mbembe, Achille (2003). "Necropolitics," *Public Culture*, 15(1).
- Mbembe, Achille (2011). "Democracy as a Community of Life." *The Johannesburg*

Salon, vol. 4, 2011. [http://www.jwtc.org.za/volume\\_4.htm](http://www.jwtc.org.za/volume_4.htm) [accessed February 2012].

- Nayar, Pramod K. (2010). "Postcolonialism Suffering and Affective Cosmopolitanism." International Conference: Postcolonial Literatures and the Transnational, Chaudhary Singh University, Meerut India. [http://uohyd.academia.edu/pramod-KNayar/Talks/28437/Postcolonialism\\_Suffering\\_and\\_Affective\\_Cosmopolitanism](http://uohyd.academia.edu/pramod-KNayar/Talks/28437/Postcolonialism_Suffering_and_Affective_Cosmopolitanism) [accessed December 2011]
- Nixon, Anne. 2006. "UNRWA: A Conceptual Framework for Cohesive and Integrated Operations," internal UNRWA document.
- O'Callaghan, Sorcha, Susanne Jaspars and Sara Pavanello (2009). "Losing Ground: Protection and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory." Humanitarian Policy Group Working Paper, ODI. London: ODI.
- OCHA (2010). Impeding Assistance: Challenges to Meeting the Humanitarian Needs of Palestinians. East Jerusalem: OCHA, May, 2010.
- OCHA (2011). Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank. East Jerusalem: OCHA, August, 2011.
- Ophir, Adi (2010). "The Politics of Catastrophization: Emergency and Exception." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). *Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions*. Pennsylvania: Zone Books.
- PACBI (2010). "Boycott "Ariel" and the Rest! All Israeli Academic Institutions are Complicit in Occupation and Apartheid." PACBI: Ramallah, February 10, 2010. <http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=1175> [accessed February 2010]
- Palestinian Human Rights Organisations (2010). "The Problem with the UN Humanitarian Reform for Local Palestinian Human Rights NGOs." Position Paper prepared by Palestinian human rights organisations. Ramallah, 2010.
- Piron, Laure-Helene (2004). "Rights Based Approaches to Social Protection." London: Overseas Development Institute.
- Pupavac, Vanessa (2010). "Between Compassion and Conservatism: A Genealogy of Humanitarian Sensibilities." ." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). *Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions*. Pennsylvania: Zone Books.
- Segal, R. and E. Weizman (2003). "Principles of Building in Heights." R. Segal and E. Weizman (eds). *A Civilian Occupation, the Politics of =Slim, Hugo (2002). "Not Philanthropy But Rights: The Proper Politicisation of Humanitarian Philosophy."* International Journal of Human Rights, vol. 6, no. 2.
- Slim, Hugo (2004). "Relief Agencies and Moral Standing in War: Principles of Humanity, Neutrality, Impartiality, and Solidarity." In. Haleh Afshar and Deborah Eade (eds.). *Development, Women, and War: Feminist Perspectives*. Oxford Oxfam Great Britain.
- Sogge, David and Gisela Dutting (2010). "Moving Targets: Notes on Social Movements." Working Paper 2, Civil Society Building Knowledge Programme. The Hague: Humanist Institute for Co-operation with Developing Countries.

- STC UK (2009). "Fact Sheet: Jordan Valley." October 2009. [http://www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/docs/English\\_Jordan\\_Valley\\_Fact\\_Sheet\\_and\\_Citations.pdf](http://www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/docs/English_Jordan_Valley_Fact_Sheet_and_Citations.pdf)
- Stop the Wall (2009). "Realities Threatening the Agricultural Sector and Palestinian Food Sovereignty." Palestinian Grassroots Anti-apartheid Wall Campaign. March 10, 2009. <http://www.stophthewall.org/realities-threatening-agricultural-sector-and-palestinian-food-sovereignty>
- Tabar, Linda (2011). "Rethinking Development In a Colonial Context: The Challenge of Solidarity." Conference Paper presented at: Rethinking Global Inequality: Development (Studies) in Discourse, Critique and Practice. Department for Development Studies, Univesity of Vienna. October 2011.
- Tabar, Linda (2012). "The Reconstruction of Jenin Refugee Camp: Humanitarian Intervention and Rational Violence." *Journal of Palestine Studies*, 41:2.
- Taraki, Lisa (1989). "Mass Organisations in the West Bank." Nasser Aruri (ed). *Occupation: Israel over Palestine*. Massachusetts: Belmont.
- UAWC (2011). "Declaration of Principles: Towards Food Sovereignty from the Palestinian Perspective." Ramallah: UAWC, October 2011.
- UNCTAD (2011). *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Geneva: UNCTAD, September 2011.
- UN Consolidated Appeal, 2011
- WFP and FAO (2009). *Socio-Economic and Food Security Survey Report West Bank*. August 2009.
- WFP and FAO (2009a). *Occupied Palestinian Territory: Food Security and Vulnerability Analysis Report*. December 2009.
- WFP and FAO (2011). *Socio-Economic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, Occupied Palestinian Territory*. February 2011.
- WFP (2010). *Protracted Relief and Recovery Operations – Occupied Palestinian Territory*. November 2010.
- Wortel, Eva (2009). "Humanitarians and their Moral Stance in War: Underlying Values." *International Review of the Red Cross*, 91: 876.